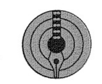
المركز القومي للإنتاج الإعلامي



سلسلة إصدارات الوعد الحق

العلاقات السودانية الأمريكية

أ.د.صلاح الدين عبدالرحمن الدومة

إصدارة رقم (١٤)

العلاقات السودانية الأمريكية

أ. د. صلاح الدين عبدالرحمن الدومة

إهـــــــداء٢٠٠٧

سفارة جمهورية السودان - المستشارية الثقافية

القاهرة

المركز القومي للإنتاج الإعلامي
سلسلة إصدارات الوعد الحق
إصدارة رقم (١٤)

إعداد : أ.د. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة
تصميم : عبد الرحمن البلك
الناشر : المركز القومي للإنتاج الإعلامي
طباعة : دار الفكر بيروت
الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م

المحتـــــويات

تصدير الناشر

أهل السودان أناسٌ شفاهيون ، فيهم العلماء الأفذاذ لكنهم لا يكتبون ، بل يخلّفون علماً غزيراً فى صدور تلاميذهم ، وأعمالاً جليلة تشهد على نفسها لكنّ أحداً لا يعرف قصتها .

والتوثيق لهذا العلم ولتلك الأعمال الجليلة هو الآخر قليل الحظ فى السودان ، وأهل الصبر والهمة العالية فقط هم الذين يضطلعون بمثل هذه المهمة .

سررنا جداً فى (**المركز القومي للإنتاج الإعلامي**) أن نتميز باصدار ونشر هذه السلسلة (**الوعد الحق**) وهي سلسلة فريدة لتميزها بالآتي :

أولاً : لأنها تضم أربعة وسبعين كتاباً تصدر دفعة واحدة .

ثانياً : لأنها كتبٌ توثق لنشاط حكومي فى بلد عربي أفريقي . وتحكي قصة إنجازات شامخة أحدثت أثراً ونقلات نوعية وكمية فى مجتمعها ، والناس فى عالمنا الثالث لا يكادون يصدقون أن يكون لحكومة ما إنجاز وأثر على النحو الذي تحقق .

فحكومة الإنقاذ الوطني فى السودان جاءت إلى الحكم بخلفية فكرية تطرح الإسلام رؤية حضارية شاملة، ورؤية للتنمية الشاملة وتأهيلاً للإنسان وتنمية لإمكاناته وقدراته، وتحريراً لقيمه وموارده المكنونه، ورؤية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية ،لها رؤية كذلك للاجتماع البشري فى العالم تدعو إلى التفاعل الإيجابي وحوار الحضارات وليس تصادمها .

ويشهد كل العالم أن حكومة الإنقاذ فى السودان حُوربت من الدول الكبرى حرباً شاملة وأُلبت عليها دول الجوار وحوصرت حصاراً اقتصادياً ودبلوماسياً قاسياً ، كما شهد العالم كذلك أن حكومة الإنقاذ قاتلت بصبر وثبات وفاوضت بحكمة وحنكة .

لكن الذي لا يعرفه العالم هو أن حكومة الإنقاذ الوطني رغم هذا الحصار وتلك الحرب الاستنزافية ، كانت إرادتها الحرة القوية تحارب بيد وتنجز بيدها الأخرى.إنجازات شامخة تحكي قصتها وأرقامها ومعدلاتها هذه السلسلة . سلسلة (**الوعدالحق**) فى التعليم العام والعالي ومعجزة فى مجال الاتصالات . وفى البترول والمعادن والطرق والموانئ والمطارات ، وتركت بصمات قوية الدلالة فى كل مجال . ولأن هذه الإنجازات شهدت لصالحها بعض المؤسسات الدولية المعتبرة ومراكز الدراسات والدوريات العلمية المحايدة ، يسر المركز القومي للإنتاج الإعلامي تقديمها للقراء الكرام .

الناشر

المقدمـة

العلاقات السودانية الأمريكية موضوع مهم ويشغل بال الكثير من المفكرين والساسة حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. ولكى يقترب المنقب فى أمر هذه العلاقة من الواجب عليه دراستها من زاوية النظرة الأمريكية للشرق الأوسط.

ومعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية ركزت بصرها على السودان منذ خمسينات القرن الماضى، حيث كان من المفترض أن يبدأ مشروع مشابه لمشروع مارشال فى كل من السودان وكوريا الجنوبية فى وقت واحد. ولظروف (ليس من المناسب مناقشتها هنا) انطلق المشروع فى كوريا الجنوبية ولم يبدأ فى السودان بعد. وعند مجئ مؤتمر مالطة عام ١٩٨٧م، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون القطب الأقوى، ودخلت فى حروب كثيرة " فى هاييتى وبنما وليبيا وجرينادا"، وكانت دائما تبرر حقها فىالتدخل فى هذه المناطق بحجج وتبريرات معينة.

وكما تقدم فإن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان وغيره من الدول القريبة منه جغرافيا يمكن فهمها بصورة أفضل بالنظر لسياستها الشرق أوسطية، فهى لها منهجية محددة تتبعها فى هذا الشأن، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً فى علاقتها المتينة باسرائيل، ومحاولة تعويض الدول المعادية لها. ومعلوم أن بقاء اسرائيل دولةً يحقق لها كسباً كبيراً، ومن سمات سياستها الخارجية أيضا(على سبيل المثال وليس الحصر) استهداف دول ويكون فى الواقع الهدف هو شئ آخر.

فغزوها لافغانستان ليس بدافع مكافحة الأرهاب أو ملاحقة بن لادن، وإنما ذلك استغلال للهدف المعلن لأغراض الاخفاء والتمويه للوصول للهدف الأساسى، ألا وهو تنظيم العالم على النسق الأمريكى الجديد، ومعاقبة من يتمرد على القطب الأوحد، قبل أن يتحول العالم لتعدد الأقطاب، حيث إن الصين واليابان وأوروبا الموحدة وروسيا (بعد أن تسترد) عافيتها مرشحة لكى تكون أقطاباً جديدة.

ومنذ صدور قرارات مجلس الأمن القاضية بتحجيم الدبلوماسية السودانية، نقلت الولايات المتحدة الأمريكية سفيرها إلى نيروبى، بحجة أن السودان لم تعد دولة آمنة، ثم قصفت مصنع الشفاء ولم تملك الدليل والمبرر الكافى لمهاجمة ذلك المصنع، وحتى بريطانيا الصديقة الحميمة لها والتى أيدت القصف، تراجعت عن تأييدها وأقتنعت بعدم موضوعية الولايات المتحدة فى قصفها للمصنع.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة (العلاقات السودانية الأمريكية) فى أن الطرفين (السودان



والولايات المتحدة) كلاهما غير راضٍ عن السياسة الخارجية للأخرى، وفى نفس الوقت، لا يريد طرف أن يستغنى عن الآخر. ولذلك هذه الدراسة تفترض أن لكل طرف أجندته الخاصة التي يسعى لتحقيقها ويريد من الآخر أن يساهم فى ذلك حتى ولو كان على حساب مصالحه الوطنية، وأيضاً لابد من النظر لهذه العلاقات من خلال نظرة أمريكا للشرق الأوسط وإفريقيا.

تبدأ الدراسة بهذه المقدمة. وتنتقل إلى المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وسياسة خارجية أمريكا عبر البوابة الأوروبية، ثم دور الولايات المتحدة الأمريكية فى قضية جنوب السودان، ومنها إلى المتغيرات الجديدة فى السياسة الدولية بعيد الألفية الثالثة (منها قضية دارفور) وخاتمة.

الشكر موصول لكل من ساعد فى إعداد هذا الكتيب، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

أ.د. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة

يوليو ٢٠٠٥م

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الأمريكية

ظهور الولايات المتحدة الأمريكية دولةً إلى الوجود وسياستها الخارجية المعروفة الآن، هو الجزء الأكبر من المشروع البريطانى (فكرة اسرائيل التاريخية). وتاريخ الاستعمار البريطانى لشمال أمريكا أيضاً يوحى بذلك، ويتبنى عقائد وأدبيات اليهود ومنها: (الاختيار الإلهى) للشعب المعنى، وعبادة الذات وحق تملك أرض الشعوب الأخرى وأزهاق حياة أصحابها دون وازع.

وهنالك وجه شبه آخر بين أمريكا واسرائيل فى أمر استبدال شعب مكان شعب آخر عبر الاجتياح المسلح. وكما يقول منير العكش: (إن عملية الإبادة التى تقتضيها مثل هذه الفكرة مقتبسة بالضرورة من أفكار اسرائيلية، الأبطال هم الاسرائيليون، والشعب المختار، والعرق المتفوق، والضحايا هم الكنعانيون والملونون والمتوحشون والبرابرة، ومسرحها أرض كنعان واسرائيل، ومبرراتها الحق السماوى أوالحضارى، وأهدافها الاستيلاء على أرض الغير واقتلاعه جسديا وثقافيا)[1].

هذا الاعتقاد ساد عقول الشعب الأمريكى وعلى مر العصور تتوارثه الأجيال، وأنهم الاسرائيليون الجدد و(الشعب المختار) الجديد، وقد ضربت هذه الأفكار (كما تقدم) جذوراً عميقة فى الذاكرة الأمريكية، وما يزال صداه يتردد فى اللغة العلمانية الحديثة، أو ما صار يعرف بالدين المدنى(Civil Religion). وهو إعتقاد يمكن الشعور به فى معظم المناسبات الوطنية والدينية، وفى كل الخطابات التى يلقيها الرؤساء الأمريكان فى مناسبات الافتتاح، ومفاده أن إرادة القدر، حتمية التاريخ...... الخ، وأن الله اختار الأمة الأمريكية (الانجلوسكسونية المتفوقة) وأعطاها دور المخلص الذى يقرر الحياة أو الموت لسكان المجاهل.

حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة خارجية توصف إما بالعزلة أو شبه العزلة، ولكن بعد ذلك التاريخ أنتهجت سياسة الانفتاح والمشاركة فى السياسة الدولية بفعالية. وقد مر مسرح السياسة الدولية منذ ذلك التاريخ بأربع مراحل: مرحلة الحرب الباردة القديمة، ومرحلة الإنفراج فى العلاقات الدولية، ومرحلة الحرب الباردة الجديدة، وأخيراً مرحلة النظام العالمى الجديد الذى فيه إنهار الاتحاد السوفيتى وتفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم.

صناع السياسة الخارجية الأمريكية القدامى:

لم يمر على العالم مثل هذا التفرد فى الزعامة التى تقوده. فبعد نهاية حرب الثلاثين عاما(١٦١٨ – ١٦٤٨) توصل العالم على الفور إلى وضع معاهدة وستفاليا، وهى المعاهدة التى صنعت عصراً بالكامل من عصور العلاقات الدولية المؤسسة (ظاهرياً) على المساواة بين الدول واحترام سيادتها بشكل كامل. وبعد إنتصار أوروبا وهزيمة نابليون عام ١٨١٥م بُنِىَّ عالم جديد وتم تأسيسه على نظرية (توازن القوى)، فكانت اتفاقية فينا التى أعادت رسم الحدود الأوروبية وتم توزيع القوة بين دولها (العظمى فى ذلك الوقت، فنشأ التوازن الأوروبى الذى منح أوروبا سلام المائة عام (١٨١٥ – ١٩١٤م).إنه قرن أطلق عليه الأوروبيون (القرن الدبلوماسى).

وكما سبق الذكر، فإنه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تم بناء عالم جديد على أساس فكرة جديدة هى: (التنظيم الدولى). فلأول مرة يتوصل قادة العالم (بعد تجربة حرب مريرة) إلى ضرورة إعادة بنائه على أسس أكثر عقلانية. وبما أن العالم قد وصل إلى مرحلة من التقدم والتحضر فإنه ليس هناك أفضل من التنظيم للبناء . وهكذا توصل العالم فى باريس إلى إتفاقية فرساى. وظهرت عصبة الأمم منظمةً وليدةً غايتها تنظيم المجتمع الدولى والقفز به من مرحلة الصراع إلى مرحلة التعاون. وكان (ودرو ولسون) الرئيس الأمريكى آنذاك رجل تلك المرحلة حيث رفع شعار جعل العالم (آمناً وديمقراطياً)[٢] أبوخزام.

ومع أنه رجل قاد الحرب بكل ضراوة، لكنه كان فى نظر أوروبا رجل سلام، ووصفته كتب التاريخ الأوروبى وكأنه (مسيح جديد جاء لهداية دول أوروبا). وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد تجربة أكثر مرارة، ترسخ لدى قادة العالم أهمية التنظيم الدولى وزيادة فعاليته على أسس عادلة وإنسانية. فمع أن الحرب العالمية الثانية، أندلعت أمام عيون عصبة الأمم، إلا أن ذلك لم ينل من فكرة التنظيم. وكان الاستنتاج أن الخلل فىالأدوات وليس فى الفكرة.

وفى هذا المناخ ولدت (هيئة الأمم المتحدة)، منظمة أكثر تطوراً بما تنطوى عليه من تمثيل أوسع للدول ومن انعكاس ملحوظ للقيم الحضارية المتنوعة. وقد احتوى ميثاقها (نظريا على الأقل) على قيم نبيلة وأفكار جليلة وبشرت بعصر جديد من الحرية والانعتاق.

وجاء بعدها (الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) وهى وثيقة إنسانية رائعة استجابت لأحلام المقهورين والمظلومين، وأعطت الأمل فى أن البشرية بعد كفاح طويل قد وصلت

إلى مرحلة جديدة سيعم فيها السلام بدلاً من الحرب والتعاون عوضا عن الصراع. ومع أن الآمال لايمكن تحقيقها دفعةً واحدةً، وليس من المستطاع إنجازها فى وقت قصير، فليس ثمة شك فى أن قدراً غير قليل قد تم إنجازه. فقد جرت تصفية الاستعمار وتم تقنين القانون الدولى أو معظم قواعده، وبدأت فى الظهور أسس جديدة لحل المنازعات الدولية، وأصبحت هيئة الأمم المتحدة منبراً عالمياً للتعبير وأحيانا للتغيير.

وتحت ظل الهيئة وأمام بصرها، جرت الحرب الباردة، وهى حرب مدمرة ككل الحروب التى سبقتها وخلفت مع نهاياتها آلاما كبيرة وأحزاناً كثيرة.

بذلت الهيئة وغيرها من المنظمات ما وسعها من جهد للحد من آلام هذه الحرب وعملت على عدم توسعها. والله أعلم بما كان سيكون عليه الحال لو لم تكن هناك هيئة الأمم المتحدة. إنها على الأقل ساعدت على تنظيم الصراع حيث لم تكن قادرة على وقفه[٣].

لقد انتهت الحرب الباردة، منذ خمسة عشر سنة. وبمنطق التاريخ فى الأربعة قرون الماضية، كان على العالم، وذلك هو واجب القوى الكبرى المنتصرة، إعادة التنظيم للوصول بالمجتمع الدولى إلى مرحلة أفضل من التنظيم القائم وابتكار أفكار جديدة ليتأسس عليها عالم اليوم بعد محنة الحرب. لكن هذا لم يحدث، بل إن العالم قد انتكس وعاد القهقرى، إلى عالم ما قبل الحرب الباردة، فظهرت الحروب الوحشية وتراجعت حقوق الإنسان وأفل نجم الروح الديمقراطية فى الغرب نفسه، بل تم فى أمريكا التراجع حتى عن القواعد التى تحكم الحرب. (فما جرى فى قلعة جانجى ومعسكر الاعتقال فى غوانتانامو يمثلان قمة الانحدار والعار) .لماذا حدث ذلك؟

إن هذا الوضع يعود إلى سبب جوهرى مهم وقد يكون وحيدا وهو فراغ القيادة الذى تعانيه الولايات المتحدة دولةً قدر لها الانتصار فى الحرب الباردة. وكأنها دولة فاجأها الانتصار فلم تستعد له لتتحمل نتائجه وتداعياته. ومن اللازم توضيح أن المقصود بأزمة القيادة مسألة مركبة. أى القيادة الفكرية والقيادة السياسية.

فالولايات المتحدة التى تتزعم الحملة العالمية لفرض النظام العالمى الجديد تعانى من شح شديد وقحط ملحوظ فى هذين النمطين من الرجال. فعلى المستوى النظري، لم تستطع المؤسسة الفكرية الأمريكية إفراز قيادات فكرية ذات وزن تستطيع إدراك الحالة العالمية والتجاوب معها بصياغة استراتيجية جديدة تحفظ لأمريكا مكانتها وتقود العالم نحو السلام والاستقرار[٤].

فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتى لم تبرز فى الولايات المتحدة قيادات فكرية ذات معنى، كما حدث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ولم يحدث بعد نهاية الحرب الباردة بروز

مدارس جديدة على غرار المدرسة الواقعية أو المثالية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وأفرزت مفكرين استطاعوا صياغة الاستراتيجية الأمريكية لمرحلة الحرب الباردة، بل على العكس تماماً فإن الكتابات الاحتفالية هى التى سيطرت علي العقل الأمريكى وشكلت ثقافته. فقد ظهرت وبشكل سريع كتابات (فوكوياما) عن نهاية التاريخ و(صموئيل فنتنغتون) عن صدام الحضارات وأصبحت على كل لسان رغم أخطاء الاستنتاج والافتقار إلى الرؤى المستقبلية.

ومع أن بقايا مفكرى الحرب الباردة (كيسنجر وبريجنسكى) حاولا ملء الفراغ بكتابات متلاحقة إلا أن صوتهما لم ينفذ للمؤسسة السياسية وما زال حبيسا فى المحيط الاكاديمى. وذلك على أساس أن كليهما وأمثالهما أسرى قواعد الصراع التى حكمت مرحلة الحرب الباردة.

إن الغرب (والولايات المتحدة خاصة) افتقدت القيادة السياسية فى هذه المرحلة كما افتقدت العقول الفكرية والاستراتيجية. فلقد كان من طبائع الغرب، وعلى وجه التحديد الأمم القائدة، أن تنتج فى مراحل التحول الأساسية الزعماء الذين يستطيعون رسم استراتيجيات المستقبل الكبرى.

ففى ختام الحرب ضد نابليون عام ١٨١٥م انتجت أوروبا أعظم العقول السياسية (ميترنيخ فىالنمسا) و (كاسلرى فى بريطانيا) وفى نهاية الحرب العالمية الأولى أنتج الغرب مرة أخرى عقولاً لا يعوزها الإدراك (ولسون) فى أمريكا (وكليمنصو) فى فرنسا (ولويد جورج) فى بريطانيا. وقد استطاعوا معاً بناء أول تنظيم دولى فظهرت عصبة الأمم المتحدة فاتحةً لعصر جديد.

وفى ختام الحرب العالمية الثانية ظهرت زعامات عالمية من طراز خاص أيضا، روزفلت ثم ترومان فى أمريكا، وستالين فىالاتحاد السوفيتى، وشارل ديغول فى فرنسا، وونستون تشرشل فى بريطانيا. وقد كان من المنتظر أن ينتج عن نهاية الحرب الباردة وضع مماثل، فيبرز للساحة العالمية ساسة كبار ذوو حكمة وثقافة وبعد نظر، وبما يؤدى إلى وضع أسس جديدة تضمن السلام والاستمرار فى العالم.

غير أن الذى حدث هو عكس ذلك تماماً، حيث انتجت الولايات المتحدة (وهى الأمة المنتصرة) أسوأ أنواع القيادات وأقلها تجربة وخبرة فى الشؤون العالمية. ففى أول انتخابات بعد الحرب الباردة، أفرزت الانتخابات الأمريكية (بيل كلنتون) وهو شاب (بعيد الرجولة الخشنة) لم تتجاوز تجربته قيادة حكومة محلية فى أصغر وأفقر ولاية أمريكية (ولاية أركنساس)، وهى ولاية لم تكن (فيما يبدو) غير مختبر صغير لممارسة

إمكانياته الغرامية. وعندما انتقل إلى عاصمة القرار العالمى (واشنطن) فاض عليه بريق الضوء والشهرة واتسعت أمامه فرص الاختيار فانغمس فى حياة المتعة متنقلاً من مخدع إلى مخدع فى سلسلة من الفضائح النسائية لا تنتهى فضيحة إلا وتبدأ الأخرى، فقضى معظم وقته فى هذه الساحات الجديدة على السياسة الدولية، أما ما تبقى منه فقد قضاه فى معالجة ذيول غرامه أمام (ستار) المحقق القضائى المستقل. الذى لم يكن يتعقب مضاعفات تطبيق استراتيجيات الرئيس وسياساته النووية. بل فى تحقيق حمضه النووى على فساتين الغانيات(٥).

ولم يكن الاختيار الثانى فى الانتخابات الأمريكية بأفضل من سابقه، فبعد أن تعطلت الآلة الانتخابية الأمريكية (لأول مرة آلة العد الآلى) عدة شهور، أنتجت بوش الصغير بفارق ضئيل لا يتعدى بضع مئات من الأصوات، وهو رجل يتكون معظم رصيده من تراث والده.

وفى أول امتحان عالمى (أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م) اختفى هاربا عشر ساعات معلقاً فى الفضاء على متن طائرته الرئاسية أو كامناً فى قاعدة عسكرية، ولولا جهود والدته ما هبط نحو الارض ليعلن وهو فى دوخة السفر (الحرب الصليبية).

وفى أول أزمة إقليمية جدية (الهجوم الهمجى الاسرائيلى على الضفة الغربية المحتلة فى فلسطين) اختار الصمت والانزواء فى مزرعته الخاصة فى تكساس يداعب جداول الماء مثلما يداعب حليفه (شارون) جداول الدم فى فلسطين المحتلة.

إن سبب هذا الاختيار ناجم عن تعطل مزمن فى آلة الديمقراطية الأمريكية. فهذه الآلة قد خضعت لسطوة رأس المال واستسلمت لمخططات الصهاينة. فأصبحت لا تنتج إلا ما يرضى هذه الفئة وهى لا ترغب، بل تقاوم إنتاج الرجال الكبار.

إن الغرب على العموم، قد سقط فى امتحانات الاختيار، فباستثناء (جاك شيراك) الذى يحتفظ ببقايا (الديغولية) لا يوجد فى الغرب من هو فى مستوى التفكير فى إعادة بناء العالم على أسس سليمة.

وفى هذه الظروف من المستبعد إبداع أفكار جديدة يتأسس عليها المجتمع العالمى، مثل فكرة (توازن القوى) التى حكمت العلاقات الدولية طوال القرو ن الماضية أو فكرة (التنظيم الدولى) التى سيطرت علي فكر القرن العشرين. إن القرن الحادى والعشرين وما لم تنبعث أفكار جديدة ويبرز قادة من طراز خاص، سيعيش على الأقل فى العقود الأولى أشكالاً مختلفة من التخبط الاستراتيجى والفكرى.

سياسة خارجية عبر البوابة الأوروبية:

التقت وتباينت السياسات الامريكيه والاوروبية في مناطق عديد في العالم. وقد وضح ذلك بصورة جلية بعد الحرب الباردة (كما تقدم ذكره)، وتعتبر حالة السودان وضعا التقت فيه أهداف الطرفين النهائية، لكن اختلفت وسائلهم المتخذة لتحقيق هذه الأهداف لتحليل هذا الوضع، وفى هذا الجزء من الكتيب كان الهدف هوعقد مقارنة بين سياسات الطرفين (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) تجاه السودان علي العوامل التي توثر في صناعة وتنفيذ هذه السياسات.

لم يكن الاختلاف بين بعض الدول الأوربية الرئيسة - (فرنسا وألمانيا) والولايات المتحدة بشأن الحرب في العراق أمراً جديداً أومستغربا علي العلاقة بين طرفي الأطلنطي. فمنذ إنشاء حلف الناتو عام١٩٤٨م مرت العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة بعدة أزمات سياسية. ابتداءً من قضية إعادة تسليح ألمانيا الغربية التي حسمت بضمها للحلف عام١٩٥٥م. مروراً بأزمة السويس وظهور النزعة الديغولية الاستقلالية في فرنسا، ثم الخلاف حول حرب فيتنام. وعلي الرغم من ظهور هذه الأزمات المتلاحقة، ظلت العلاقة قوية ومتماسكة في فترة الحرب الباردة بسب وجود خطر الشيوعية المشترك. وعندما زال الخطر الاستراتيجي المتمثل في الاتحاد السوفيتي، وبدأ الدور المتنامي للاتحاد الأوروبي في الظهور تبلورت هذه الاختلافات بصورة أكثر وضوحاً وفي بعض القضايا أكثر حدة. وكان التجمع الأطلنطي قد قام علي اعتقادين: الأول غياب التعارض بين التكامل الأوربي والتجمع الأطلنطي، وذلك لتضمين واحتواء تطلعات ديجول الاستقلالية واعتبار أن التكامل الأوروبي جزءٌ من الجامعة الأطلنطية. أما الاعتقاد الثاني فقد تركز علي اعتبار أن أوروبا تمثل الخطر الدبلوماسي والاستراتيجي للولايات المتحدة [٧]، وما أبقي التجمع الأطلنطي متماسكاً هو اعتبار أوروبا نفسها حاجز الصد الأول الذي يعمل علي احتواء الشيوعية. ولمعرفة مستقبل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لابد من تحليل العوامل التي ستؤثر علي هذه العلاقة، وبالتالي مآلاتها علي السودان.

بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة:

يحكم في أوروبا ألآن جيل جديد مثل شريدور، المستشارالالماني الذي شارك في تظاهرات الشوارع في الستينيات. وكان حاكم تنظيم الشباب في حزب الديمقراطيين والاشتراكيين الذين كانوا في ذلك الوقت يعرفون أنفسهم أنهم ماركسيون. وشارك محامياً في الدفاع عن أعضاء منظمة الجيش الأحمر الإرهابية. هذا الجيل أقل عاطفة وأكثر واقعية في

تأييد التعاون الأطلنطي.أما الجيل القديم الذي يمثله هلموت كول، فقد كانوا متأثرين بالحرب الباردة إطاراً للتعامل مع الأحداث فى العالم. والجيل الجديد فى بريطانيا الذى يمثلة تونى بلير يعد أكثر اتساقاً مع تعددية إدارة كلينتون الليبرالية من أحادية بوش الابن المحافظ. ويرى بلير أن بريطانيا يمكنها أن تؤثر أكثر فى امريكا بالتعاون معها بدلاً من الوقوف ضدها والعمل على عدم المس بالناتو والتعاون الأطلنطى. هذا التنازع بين جيل القيادة الجديد فى أوروبا سيدفع بالاتحاد الأوروبى لاتخاذ مواقف وسط وبعيدة عن الراديكالية مما يحقق قدراً من الاستقلالية مع الحفاظ على الروابط مع الولايات المتحدة، ووضح هذا التوجه فىالشكل النهائى الذى أجيز للسياسة الأمنية الجديدة لأوروبا. وفى أمريكا نجد أن جيل اليوم لا يعرف أوروبا كما كان يعرفها الجيل السابق مثل رين اتشون أو جون فوستر دلاس، وزراء الخارجية. ويعود السبب فى ذلك إلى أن امريكا لم تعد تشعر بالدونية الثقافية. فجامعاتها أصبحت قبلة الأنظار من أوروبا واليابان والصين ومناطق العالم الأخر. ولم تعد أوروبا مادة للدراسة، وإنما اضحت متحفاً أو مكاناً أثريا يقصده السواح للزيارة والاستمتاع(٨).

المثاقفة أداة سياسية :

للثقافة دورها فى رؤية متخذى القرارللعالم السياسى وبالتالى القرارات التى يتخذونها فى هذا الصدد بلورت فى كل من أوروبا والولايات المتحدة ثقافات سياسية متمايزة. ففى أوروبا توجد الآن ثقافة سياسية ترتكز على نظام " ما بعد التحديث" (postmodern) لتجمع ما يشبة الاتحاد المسالم (Union pacific) ويتميز بالتداحل المشترك فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء وأدى ذلك إلى تلاشى الفارق بين السياسة الداخلية والخارجية مما يجعل الحدود غير مهمة. وهذا قاد إلى إضعاف مفهوم السيادة. وتتميز أيضاً بسن وتطبيق قواعد تحكم السلوك تشمل اعتبار استخدام القوة المسلحة لحل النزاعات فكرةً عقيمةً. وتميز كذلك بتطوير نظام الأمن الذي يقوم علي مبادئ الشفافية والانفتاح المتبادل والاعتماد المتبادل وتفادى المخاطر المشتركة.

أما الولايات المتحدة فلها نظام حديث (modern) يقوم على نظرة تقليدية للسيادة والتركيز على دور القوات المسلحة فى حماية الوطن، وعدم قبول التدخل فى الشئون الداحلية. وتجنح النخب الأمريكية إلى أن ترى الأمن على أنه لعبة صفرية(zero sum game) أما أن تحصل على كل الأمن أو لا تحصل عليه تماماً، بينما لم يشعر الأوروبيون بالأمن الكامل أو أنهم كانوا قادرين على التحكم في بيئتهم لذا فأوروبا تسعى لإدارة

مشاكل الأمن بينما تسعى الولايات المتحدة لحلها[٩].

لقد وجدت الولايات المتحدة صعوبة في التوفيق بين ثقافة خوض الحرب التي تتميز بها ومتطلبات إدارة الأوضاع الأمنية المعقدة. فبعد كسب الحرب تستمر في عكس القدرات القتالية دون التحول إلى التعامل مع مستلزمات الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. أما أوربا فترى أن إدارة الأوضاع المعقدة مثل الحروب الأهلية والنزعات الأثنية وأوضاع ما بعد الحروب. تتطلب مهارات مختلفة وتأخذ الفوارق الثقافية في الأعتبار. وتعمل في هذا الصدد الي إحداث فصل بين الأطراف المتحاربة وقواعدها والعمل علي كسب عقول وأفئدة السكان المحليين[١٠].

الإقتصاد الدولى والتجارة الدولية:

يمثل العامل الاقتصادي سلاحا ذو حدين بالنسبة للعلاقة بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة. فيما يعكس الاعتماد الاقتصادي المتبادل في الغالب، الجوانب التي ترجح التعاون والتكامل، يلاحظ أن قضايا تحرير التجارة والمنافسة التجارية تشكل عوامل توتر وتصعيد. ويتضح هذا في فرض الرسوم علي بعض المنتجات أوالسياسة الاقتصادية تجاه كل من إيران وكوبا.

تتجاوز الاستثمارات الأمريكية في أوروبا مبلغ الثلاث تريلون دولار، بينما تقارب الاستثمارات الاوربية في الولايات المتحدة هذا الرقم ويعد حجم منتجات فروع الشركات الأمريكيه أو المرتبطة بها في بعض البلدان الأوروبية أكبر بكثير من صادرات الولايات المتحدة إلي تلك البلدان.

وبعد أن كانت سياسات التنظيم والتحكم (Regulatory bolicies) تعد فى السابق شاناً داخلياً يهم الدولة المعنية فقط. اصبح أي تغير أو تعديل في هذه السياسات من قبل أي دولة، له تأثيره المباشر في الدولة الأخرى.

غير أن التنافس على الأسواق الخارجية واعتماد الاتحاد الأوروبي على مصادر الطاقة الخارجية أدت إلى اختلافات كبيرة بين دول الاتحاد والولايات المتحدة وبخاصة فيما يتعلق بإيران وليبيا وكوبا. فبينما تفرض الولايات عقوبات وتفرض حظراً اقتصادياً على تلك الدول، تمارس دول الاتحاد الأوروبي أعمال التجارة والاستثمار مع هذه الدول. فعلى سبيل المثال يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لإيران ووصل الميزان التجاري بين الطرفين، في عام ٢٠٠١م أكثر من ١٢ بليون دولار واستثمرت شركات النفط الثلاثة الكبرى رويال دتش / ش (Royal Dutesh / Shell) وايني أس بي آي (Eni

(SPA) وتوتال فاينا ايلف (Total fina Eif) مبلغ ٥: ١٠ مليون دولار في إيران منذ عام ١٩٩٧م[١١]

ولم تقف دول الاتحاد الأوروبي على مساعدة شركاتها للعمل في ايران وليبيا وكوبا، بل أصدرت تشريعاً يجعل التزام الشركات الأوروبية بقانون المقاطعة الأمريكي غير قانوني، على صعيد آخر تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للعون في العالم مما يتيح مجالاً للتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة.

تفاوت فى عناصر القوة القومية:

تشهد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي تغيرات ديموغرافية متعددة بدأت في التأثير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الدول وتتفاوت طبيعة هذه التأثيرات وفقاً لنوع التغيير الديموغرافي.

ففي الوقت الذي تشهد فيه دول الاتحاد الأوروبي انخفاضاً في عدد السكان يلاحظ أن عددهم في الولايات المتحدة في ازدياد مضطرد. ويتزامن مع هذه الزيادة حركة هجرة داخلية تركت بصماتها السياسية والاجتماعية.

وقد أتت الغالبية الساحقة من الرؤساء الامريكان (إن لم يكن كلهم منذ الحرب الأهلية الأمريكية وحتي الرئيس جون كيندي) من منطقتي الشمال الشرقي والغرب الأوسط. وبعد كيندي اتي كل الرؤساء عدا الرئيس غير المنتخب فورد، من الجنوب أو الغرب وعندما يختار الحزب الديمقراطي مرشحاً ليبراليا ذو توجهات أوروبية فإنه في الغالب يسقط.

ويعتبر الجنوب الحزام الانجيلي في الولايات المتحدة. وبدأ يطغي مؤخراً الصوت السياسي لليمين الديني وبخاصة الكنائس الانجليكانية التي ينتمي إليها الرئيس جورج بوش، ووزير العدل اشكروفت، ورئيس مجلس النواب وزعيم الاغلبية في المجلس ويتركز تأثير اليمين الديني في المبادرات الاجتماعية القائمة علي الدين، والمواقف تجاه بعض القضايا مثل الإجهاض وزواج الشواذ وعلاقة أمريكا مع اسرائيل وعلاقتها مع السودان، ويؤثر هذا التيار في الخطاب السياسي وفي السياسة العملية ومنذ ١١ سبتمبر يظن الانجليكانيون أن هناك عهداً خاصاً لله مع الشعب المختار في صراعه مع الشر يلاحظ أن ٤٠٪ من الذين أيدو بوش في الانتخابات الأخيرة كانوا من المحافظين الدينيين. لذا من المتوقع أن تأخذ السياسة الخارجية الأمريكية طابعاً أكثر محافظةً نتيجة لهذه التحولات، وأن تصبح أكثر أحادية في تعاملها مع العالم الخارجي[١٢].

وهناك بعد آخر للتغيرات الديمغرافية في الولايات المتحدة ويتمثل في التحولات الإثنية. فمن المتوقع أن تتدني نسبة البيض لتصل مع حلول النصف الثاني من هذا القرن الي أقل من ٥٠٪ من السكان، بينما يشكل المنحدرون من أمريكيا اللاتينية بين الربع والثلث من عدد السكان. وهذا ربما يعني أن إهتمامات وأولويات الولايات المتحدة ستتغير مما يجعلها أكثر إهتماما بالجزء الغربي من العالم، Western Hemisphere وهذا التحول حدا بباتريك. بوكانن اليميني المحا فظ، والذي حاول ترشيح نفسه عن الحزب الجمهوري للرئاسة أن يصدر كتاباً بعنوان موت الغرب The death of the west يتناول فيه التغيرات التي تطال الغرب عموماً وينعي مقدماً وفاة الغرب كياناً ومفهوماً ثقافياً متميزاً[١٣].

انخفاض عدد السكان في أوروبا وازدياد أعداد المهاجرين:

تري الإحصاءات المتواترة أنه وفي الفترة ما بين عام ٢٠٠٠م و ٢٠١٠م ستواجه بعض الدول الأوروبية، ولأول مرة في تاريخها قلة في العمالة وبحلول عام ٢٠٢٠م سيعاني الاتحاد الأوروبي من نقصان يصل إلي ١٤٪ في القوة العاملة و٧٪ في نسبة الاستهلاك، ومن بين الدول التي ستواجه الانخفاض ألمانيا، النمسا، أسبانيا، إيطاليا ، السويد، اليونان، وسيعني هذا الوضع نقصانا في الطلب وتدهوراً في قيمة الأملاك وانخفاضاً في أرباح الشركات وضغطاً علي الميزانية[١٤].

وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية DECD أن يقل نصيب الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي من إجمالي الناتج المحلي لكل العالم بنسبة ٤٠٪ بحلول منتصف هذا القرن. ويرجع ذلك إلي تفاقم نسبة العجزة إلي التبعية حيث ستزداد نسبة العجزة والمعاشيين بينما تتناقص أعداد القادرين علي العمل. كما أن لهذا الوضع تأثيراته الأمنية المباشرة إذ سيقل عدد الشباب القادرين علي الانخراط في الجيوش. ولهذه التغيرات الديمغرافية تأثير أكبر علي دول الاتحاد الأوروبي، إذ ترتبط بصورة مباشرة بتكاثر أعداد اللاجئين الذين يفدون علي دول الاتحاد بصورة تكاد تكون يومية والذين ربما إحتاج سوق العمل إلي جزء منهم ويكونون بذلك سدوا نقصاً لكنهم بصورة عامة يشكلون ضعفاً سياسياً وعنصرية. من هذا الباب اهتمام الاتحاد الأوروبي بمناطق النزاعات وبأوضاع الدول المنهارة.

من الفدرالية إلى الدولة الموحدة:

تكون للطبيعة التنظيمية والمؤسسية لكل من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة أثرها الواضح في وضع وصناعة العلاقات الخارجية لكل من الطرفين. فالاتحاد الأوربي الذي بدأ من المجموعة الاقتصادية الأوربية (٦دول) ثم تطور إلي المجموعة الأوروبية (٩،١٢دولة) وانتقل أخيرا إلي الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة ثم ٢٥ دولة في عام ٢٠٠٤م)، وهو موقع وسط بين الدولة المستقلة والاتحاد الكونفدرالي، ففي المجال الاقتصادي توجد سياسة مشتركة تصاغ في بروكسل، أما في مجال السياسة الخارجية والدفاعية فلا توجد سياسة واحدة وذلك لوجود تنوع في المصالح القومية، وينعكس هذا الوضع علي تعامل الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي إذ توجد عدة مستويات للتعامل الوحدوي والقطري. ويبدو هذا ايضا في حالة السودان إذ يشترك الاتحاد في حد أدني من السياسة تباشرها مؤسسات الاتحاد، بينما لبعض الدول سياسة تعامل خاصة بها تنطلق من رؤيتها للسودان ومصالحها فيه مثل بريطانيا وفرنسا والنرويج وهولندا[١٤].

ومع تنامي قوة الاتحاد الأوروبي وبحلول عام 2004م برز اتجاه مطالب بالمزيد من الاستقلالية من الولايات المتحدة وبروز اتجاه جديد لتبرير الوحدة الأوربية لا يركز علي تجاوز ماضي أوربا المتسم بالصراعات، بل يعتمد علي المستقبل. اكتساب القوة وعكس الوضع الجيوسياسي لأوروبا ويتضح هذا التوجيه في السياسة الأمنية والدفاعية الجديدة للاتحاد التي أجيزت في ديسمبر 2003م. وجاءت المؤسسات المنوط بها تنفيذ هذه السياسة حلاً وسطاً بين الاستقلالية الكاملة والاندراج تحت المظلة الأمريكية، إذ انحصرت هذه المؤسسات في إقامة وحدة أو خلية داخل الناتو تمثل بعداً رمزياً للاستقلالية. وربما انعكست بوادر الاستقلالية هذه في تقسيم العمل بين الولايات المتحدة والاتحاد فيما يلي التحديات الأمنية في مناطق العالم المختلفة، كما سيرد ذكر ذلك لاحقاً.

في المقابل يلاحظ أن النظام التعددي في الولايات المتحدة الذي يقوم علي نظام اللوبي والشبكات، يجعل للسياسة الداخلية قدراً أكبر في التأثير علي السياسة الخارجية في المجالات التي تحظي بالاهتمام الداخلي. أما فيما يلي القضايا المحجوبة عن الرأي العام الداخلي، فإن للقيادة السياسة والاقتصادية الدور الأكبر في تحديد السياسات، وتشعر الولايات المتحدة الآن أنها تتميز بقوة ضاربة. كما أنها تشعر في نفس الوقت بضعف متميز (كما وضح في احداث سبتمبر). لذا فهي تحتاج لحلفاء لكنها تريد أن تهيمن عليهم، ويبدو تأثير الشبكات الداخلية واضحاً في التأثير علي السياسة تجاه السودان حيث تنشط قوي اليمين المسيحي.

مرامى الاتحاد الأوروبى:

وردت اهداف الاتحاد الأوروبي في سياسته الأمنية والدفاعية التي أجيزنت في ديسمبر ٢٠٠٣م علي النحو الذى يساهم في الاستقرار وتوطيد الحكم الراشد في محيط أوروبا، ببناء نظام عالمي قائم علي التعددية الفاعلة. والتعامل مع المهددات القديمة والجديدة. ويظهر من هذه الأهداف الرغبة الأوروبية في التركيز علي أوضاع القارة وهمومها والتعبير عن عدم قبول الأحادية والتفرد عند التعامل مع القضايا العالمية. كما أن بروز التهديدات الجديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والأمراض الفتاكة لم تمنع الاتحاد من تجاوز المهددات القديمة القائمة علي الأبعاد الأمنية والعسكرية.

أما الأهداف الأمريكية فيمكن إجمالها، (كما وردت في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي) فيمايلي : تحقيق الكرامة الإنسانية، وهزيمة الإرهاب العالمي، وإزالة أسلحة الدمار الشامل وتوسيع نظام السوق الحر والتجارة الحرة. والعمل علي تحقيق التنمية وذلك عبر فتح المجتمعات عن طريق بناء الديمقراطية، وحل النزاعات الاقليمية، ومحاربة الفقر لأنه يتعارض مع تحقيق الكرامة الإنسانية ويؤدي للإرهاب. ويلاحظ أن استراتيجية إدارة بوش للأمن القومي قد ضمت معظم أهداف إدارة كلينتون، واختلفت معها في الوسائل، كما أنها عكست التحول الذي طرأ علي مهددات الأمن القومي الامريكي بعد انتهاء الحرب الباردة[١٦] .

مبدأ الفائدة:

وفى هذا الجزء يتم استعراض المصالح والأولويات المشتركة لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ثم نتناول بإيجاز الاختلاف بينهما. بعد ذلك نقوم بعكس هذه المصالح والأولويات للطرفين تجاه كل من إفريقيا والسودان. باستعراض كل من السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكية يبدو واضحا انهما تشتركان في تحديد المخاطر التالية:

الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأوضاع الدول المنهارة وأعمال الجريمة المنظمة. وجاء ذكر الاعتماد علي مصادر الطاقة الخارجية مباشراً وواضحاً في السياسة الأوربية. إذ أوردت أن الاتحاد الأوروبي يعد المستورد الأول في العالم للنفط يصل إلي ٧٠٪ عام ٢٠٠٣م. أما موضوع الطاقة فلم يرد ذكره مباشرة في الاستراتيجية الامريكية التي ركزت علي المصالح المهمة التي تمس رفاهية الولايات المتحدة وحلفاءها وعلي المصالح الإنسانية وتجاوزت التركيز علي القضايا الملحة التي تطال بقاء البلاد ووجودها. وقد

كانت هذه الأخيرة مناط التركيز والاهتمام في فترة الحرب الباردة[١٧].

فيما يتعلق بالمصالح في إفريقيا ركزت السياسة الأوروبية علي الأوضاع المتدنية في إفريقيا نتيجة للحرب والصراعات الناجمة عن الحكم السيء، والتي أدت إلي نزوح ١٨مليون شخص. ويأتي هذا الاهتمام الأوروبي بصراعات إفريقيا نتيجة لتأثر القارة الأوروبية المباشر بذلك. ويوجد الآن في أوروبا قرابة المليونين من اللاجئين الذين وفدوا من داخل أوروبا ومن خارجها. كما أن نصيب أوروبا من عدد طالبي اللجوء قد ازداد من ٥٣٪ في عام ١٩٩٦إلي ٨١٪ في عام ١٩٩٨م[١٨].

وترتبط قضية اللاجئين بموضوع التغيرات الديمغراطية التي تشهدها داخليا والتي تمت الأشارة إليها. ورغم حاجة أوروبا لمزيد من العمالة الوافدة إلا أن ضغوط الأعداد المتزايدة من المهاجرين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتجاوز ما يمكن تحقيقه من اتزان لسوق العمل. من هنا جاء اهتمام أوروبا بتقديم العون التنموي والإنساني في محاولة منها للإسهام في استقرار الأوضاع في بعض مناطق القارة الأفريقية.

لم يكن الاهتمام بأفريقيا يأتي ضمن قائمة أولويات الأمن القومي الأمريكي أثناء الحرب الباردة أو خلال العقد الذي تلا نهايتها، حيث كان المخططون الامريكان لا يأبهون لتأثير القارة في موازين القوي العالمية. وبالنظر إلي تقرير اللجنة التي أعدت أولويات الأمن القومي الأمريكي، ونشر عام ١٩٩٦م وضمت في عضويتها إثنان من أعمدة إدارة بوش الحالية وهما ريتشارد ارمتياج، وكونداليزا رايس، لم ترد إفريقيا ضمن مناطق العالم المهمة التي ترتبط بالأمن القومي الأمريكي. لكن هذا الحال تغير بعد ١١سبتمبر ٢٠٠١م، بعد أن اضحت مناطق العالم غير المستقرة والدول المنهارة هي محط الاهتمام الإمريكي، كما حدث للقرن الافريقي وذلك خوفا من أن تتحول إلي ملاذات للارهابيين.

أوردت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ثلاثة استراتيجيات تحكم التعامل مع إفريقيا هي:

١- التركيز علي دول مهمة في القارة مثل جنوب افريقيا، نيجيريا وكينيا واثيوبيا
٢- أهمية التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين للتوسط في النزاعات وإدارة عمليات السلام الناجحة.
٣- تقوية الدول القادرة علي الإصلاح والمنظمات الإقليمية الفرعية كآليات أولية لمعالجة المخاطر العابرة للحدود.

إن أحد مقومات التعامل مع إفريقيا هو التركيز علي استراتيجية الدول المحورية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، واقترحت التركيز علي دول مفتاحيه في العالم تؤثر

بصورة مباشرة في محيطها الإقليمي. ويتضح أيضا التنسيق مع أوربا بحكم ارتباطاتها التاريخية بالقارة، في حل النزاعات. كما برز اهتمام بالطاقة في أفريقيا (وإن كان لم يرد في الاستراتيجية الامريكية) لكنه ظهر فى مبادرة الطاقة الأفريقية التى تشرف عليها وزارة الطاقة الأمريكية ودخول عدد من الشركات الأمريكية في صناعة النفط في عدد من الدول الأفريقية. وتتلخص المصالح المشتركة لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في السودان في القضايا التالية:

أولاً : العمل علي التأثير علي حكومة الإنقاذ والضغط عليها لتصبح مواقفها الإقليمية والدولية معتدلة والسعي لتحويلها إلي نظام وطني يضعف فيه التوجيه الديني المتطرف.

ثانياً : العمل علي وقف الحرب وإحلال السلام.

ثالثاً : الدخول في صناعة النفط وبخاصة للجانب الأمريكي.

الدوافع والاستراتيجيات:

تؤثر العوامل التي ذكرت آنفاً في تحديد نوع السلوك وآليات التعامل تجاه العالم الخارجي. والتركيز هنا علي تأثير الثقافة السياسية والقواعد التي تحكم السياسة البيروقراطية في السلوك السياسي للاتحاد الأوروبي والولايات تجاه العالم الخارجي ومن ثم السودان. والجدير التنبيه له هو أن الأمريكيين ينظرون للعالم (بدرجة كبيرة) من خلال نظارة الخير والشر، والبيض والسود، بينما تكون رؤية الأوروبيين للعالم أكثر غموضاً ورمادية. وإذا أخذنا مثالاً موضوع الإرهاب يوجد اختلافٌ بيِّن بين رؤية الولايات المتحدة التي تنظر لكل أنواع الإرهاب باعتباره ملة واحدة.

ورؤية أوروبا التي لا تضع كل الارهابيين في سلة واحدة. ووفقاً لهذه النظرة فإن أسباب ودوافع الأرهاب مختلفة فبعضها ديني وبعضها علماني وطني. واعلان الحرب علي الإرهاب دون تمييز بين أنواعه ربما يؤدي إلي تفاقمه وإقامة تحالف بين هذه الأنواع المختلفة.

ومن المفارقات في مجال السلوك بين أوروبا والولايات المتحدة، أن أمريكا أخذت بسياسة بسمارك في نهاية القرن التاسع عشر، وذلك بإبرازها للقوة العسكرية ضمن استراتيجيتها، بينما جنح الأوربيون لاقتفاء أثر المثالين الأمريكيين في بداية القرن العشرين. وذلك عبر أتباع الخطوات المحسوبة في التدخل الخارجي.

أن إظهار القوة العسكرية قد يكمل لأمريكا نصف الطريق، لكنه وحده غير قادر علي

إكمال كل الطريق كما وضح في تجربتها في الصومال، ومن تورطها الحالي في كل من أفغانستان والعراق. ولكي تتكامل الجهود الأمريكية مع الأوروبية اقترح (روب دي وبجك) تقسيم العمل حيث تعطي للولايات المتحدة استخدام القدرات القتالية، بينما تكتفي أوروبا بالتركيز علي إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار وبذلك يكون كل طرف قد أخذ ما يتناسب مع ثقافته السياسية.

وجاء مدخل الاتحاد الأوروبي (متناغماً مع هذه الثقافة) في التعامل مع السودان مركزاً في بداياته علي العون الإنساني. وجاء الإطار الجماعي للاتحاد الأوروبي ليزيح حرجاً تشعر به الدول الأوروبية عند تعاملها مع السودان. فتلك الدول كانت لا تريد تعاملاً ثنائياً مباشراً مع الحكومة السودانية بما يظهرها وكأنها تضفى مشروعية على حكومة الإنقاذ. وعلي الرغم من وجود تمثيل دبلوماسي لبعض الدول الأوروبية، إلا أن علاقات هذه الدول في سنوات الإنقاذ الأولي، كانت في حدها الأدني. لذا فإن الاتحاد الأوروبي يوفر منبراً محايداً للدول الأعضاء بما يمكنها من العمل. كما يمكنها من تقديم رؤية أوروبية لحل المشكل السوداني.

إضافةً إلي هذا، فإن الاتحاد الأوروبي يوفر المرونة المتوقعة لاطار كوتونو والاستخدام المتكامل لوسائل المجموعة بما يمكن الاتحاد من التاثير علي الحكومة السودانية. من هنا جاء تركيز الاتحاد الأوروبي علي الحوار باعتباره الوسيلة المناسبة لإحداث تغيير في سلوك الحكومة السودانية. وتري أوروبا أن أسلوب الحصار والمقاطعة الذي تتبعه الولايات المتحدة عديم الجدوي وذو تأثير ضعيف كما حدث في إيران. وكوبا. وليبيا. والسودان. لذا بدأ الاتحاد حواره مع كل من السودان وإيران معتمداً علي التفاعل البناء الذي يستخدم الجزرة والعصا الاقتصادية.

ويباشر العمل مع السودان عدة أجهزة بيروقراطية ومع أنها مترابطة إلا أن لكل منها حيزه ومساره المحدد. ومنها التي تباشر عملها من الخرطوم وتلك الموجودة في نيروبي وتركز علي جنوب السودان. فالموضوعات السياسية يتولاها وفد المجموعة الاوربية في الخرطوم ومنها الحوار السياسي. أما مكتب المفوضية الأوروبية الإنساني في الخرطوم ونظيره في نيروبي فمعنيان بالعمل. وفي نهاية عام ٢٠٠٠م أنشئت وحدة أمن غذائي وذلك بغية التحول إلي العون التنموي بعد تطبيع العلاقة مع السودان. ونجم عن تقسم العمل بين الشمال والجنوب وجود ثقافة بيروقراطية متنوعة وإلي رؤي مختلفة تتعلق بالنزاع السوداني ويختلف العون الإنساني الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي القائم علي اعتبارات إنسانية مثل الحياد وعدم الانحياز لطرف عن العون الطارئ المقدم من الولايات المتحدة والقائم علي اعتبارات سياسية.

السياسات الأوروبية الآنية تجاه السودان:

الأمن الغذائي والتعليم مستهدفةً إعادة توطين النازحين، مع بناء قدرات الحكومة. كما ترتب للعمل علي تسريح القوات، ونزع السلاح، والتأهيل، ونزع الألغام، وتدريب قوات الأمن. ويستمر الحوار السياسي بين الطرفين الذي يركز علي عملية السلام والديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان والإرهاب، والعلاقة مع دول الجوار. ورغم أن اضطراد الحوار أدي إلى نتيجة محبطة. ويري هذا التيار أن مالآت الحوار أصبحت الآن مرتبطة بعملية السلام. فالتوقيع علي السلام سيؤدي إلي تطبيع العلاقة مما يعني تجاوزاً لبعض قضايا وموضوعات الحوار.

أما سلوك الإدارات الأمريكية تجاه السودان، والذي سنتعرض له هنا بإيجاز فإنه كان وحتي سنوات ماضية يقوم علي المواجهة والتصعيد، قد تحول نتيجة لتغيرات سياسية داخلية وخارجية ورؤي بيروقراطية متضاربة ليمزج استراتيجية الترهيب باشكال من الترغيب، حتي رمت إدارة بوش بكل ثقلها للوصول إلي اتفاق حلّ النزاع السوداني.

فى عام ١٩٧٨م زار الرئيس الأسبق نميرى الولايات المتحدة الأمريكية بصحبة الدكتور

الفصل الثانى

الدور الأمريكي في قضية جنوب السودان

شريف التهامى وزير الطاقة الأسبق، وفى هذه الزيارة استقبل كبار مو ظفى شركة شيفرون الوفد السودانى، وعقدوا عدة لقاءات حيث نقلت وسائل الإعلام الأمريكية نتائج اللقاءات فى بيان أعلن فيه عن اكتشاف النفط بكميات تجارية فى الجزء الجنوبى من غرب السودان، وعن إقامة خط أنابيب يمتد من الحقول إلى بورتسودان لنقله إلى الأسواق العالمية، وبث هذا النبأ أذاعة صوت أمريكا فاندلعت المظاهرات فى جنوب السودان والتى طالبت بنقل النفط إلى الأسواق العالمية، عن طريق ميناء ممبسا فى كينيا بدلاً عن بورتسودان وعقب ذلك قامت شركة شيفرون بعدة اكتشافات نفطية كان أكبرها فى منطقة بانتيو. ويقول أبيل ألير (لقد أسهم النفط فى إلغاء أتفاقيات كان أكبرها فى إلغاء أتفاقية أديس أبابا. وفى إبعاد القوات الجنوبية من منطقتهم إلى الشمال، وفى نقل القوات الشمالية إلى مناطق النفط فى بانتيو، و عند اندلاع النزاع المسلح فى عام ١٩٨٣م، أصبحت منشآت البترول مركزاً لتسابق وحشى من قبل الأطراف المتحاربة) . وتفاقم دور النفط فى عام ١٩٨٩م عندما بذلت شيفرون جهودها لتقوية نشاط المليشيات المسلحة فى جنوب كردفان. بغرض حماية البترول بمجلس منطقة بانتيو. وحرصاً من شركة شيفرون على استغلال النفط وللمزيد من عمليات التنقيب. وفى هذا الجانب أضاف آبيل آلير بأن المدنيين قد أبعدوا عن مناطق حقول البترول كلها خلال الفترة من ١٩٨٥م وحتى ١٩٨٦م ولكن عاد بعضها فى عام ١٩٨٨م تحت حماية الجيش الشعبى[١٠].

السياسة الأمريكية فى جنوب السودان:

فى الأعوام ١٩٨٨م و ١٩٨٩م و١٩٩٣م زار السناتور الأمريكى فرانك وولف عضو الكونغرس الأمريكى الأسبق جنوب السودان خلسةً ودون إذن أو تصريح من حكومة السودان، وقد اعترف بذلك فى لقاء صحافى حيث قال (إنه وجد الوضع فى جنوب السودان سيئاً فى عامى ١٩٨٨م – ١٩٨٩م. ولكن عام ١٩٩٣م كان الوضع أكثر سوءاً من سابقه، وقال إنه دخل السودان عن طريق نيروبى بطائرة صغيرة تحمل شحنات أدوية تابعة لمنظمة المساعدة الشعبية من النرويج، ووصفها بأنها المنظمة الوحيدة التى ترسل مساعدات بانتظام إلى جنوب السودان. بالإضافة إلى خدمات الأغاثة الكاثوليكية) . وقد

ظهر العداء الأمريكى عقب أزمة الخليج التى نتجت عن الغزو العراقى للكويت، وكان هذا العداء بسب موقف السودان خلال الأزمة، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لمعاقبة السودان على ما أبداه من استقلالية فى القرار، فى تصريحات المسؤولين الرسمية، وصبيانته فى تناول الأمر في وسائل الأعلام الرسمية، ووضح ذلك جليا فى تصريح مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى، والذى جاء فيه أنهم سيحاربون السودان عن طريق تأليب جيرانه وتأكد هذا الموقف فى التصريحات التى أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عقب لقائها بالرئيس اليوغندى فى العاصمة كمبالا، حيث أكدت دعم بلادها سياسيا وعسكريا للتجمع الوطنى الديمقراطى المعارض الذى وصفته بأنه (لا يكتفى فقط بمعارضة الجبهة الإسلامية القومية بل يسعى لوضع الأسس للسودان الجديد الذى تتاح فيه الفرصة للمواطنين بمختلف أديانهم وثقافاتهم لإعادة بناء بلادهم)، كما صرح مسؤول أمريكى خلال زيارة أولبرايت لكمبالا بأن (السودان تعتبر الدولة الأفريقية الوحيدة التى تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية)، واستغلت أمريكا دول الجوار فى حربها ضد السودان. وفى أول اتصال مباشر تجريه الإدارة الأمريكية برئاسة كلنتون اجتمع مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية جورج روس بجون قرنق بنيروبى فى ابريل ١٩٩٣م. وذلك قبل موعد مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية فى ابوجا بنجيريا[٢٠]. ولاشك أن هذا اللقاء كان له التأثير المباشر فى فشل محادثات أبوجا حيث أكد ذلك عبد الرحمن أحمدون حينما كتب فى صحيفة الانقاذ الوطنى قائلاً (ذهب قرنق إلى واشنطن وعقد اجتماعات استمرت لساعات طويلة مع كبار مسؤولى الإدارة الأمريكية، ثم ذهب إلى نيويورك حيث اجتمع مع بطرس غالى (الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة) لساعتين أو أكثر، وبعد هذين الاجتماعين ذهب إلى أبوجا قبل يوم من انتهاء المؤتمر لينسق كل شئ ويمنع التوقيع على بيان مشترك ويعود بالأوضاع إلى مربع واحد) [٢١].

استمر التدخل الأمريكى فى جنوب السودان حيث زار السفير الأمريكى الأسبق بالخرطوم بيترسون جنوب السودان فى بداية مارس ١٩٩٣م بعد أن سمحت له الحكومة السودانية بذلك، وعقب الزيارة مباشرةً صرح السفير الأمريكى (مطالباً المجتمع الدولى بالتدخل بطريقة أكثر جدية لإنهاء الحالة المروعة التى يعانى منها أهالى الجنوب، وذلك فى حالة فشل المحادثات بين الطرفين. وقال إنه رأى أثناء زيارته للجنوب أشخاصاً عبارة عن هياكل عظمية، ووصف الوضع بالجنوب بأنه شبيه بمأساة الصومال[٢٢]. ورأى بعض المحللين السياسيين أن التدخل الأمريكى فى الصومال يستهدف السودان، وتأكيداً

لهذا الطرح أوضح الكاتب النمساوى ميشايل قراراً أن هنالك شكوكاً عربية حول المهمة الأمريكية فى الصومال، وقال إن مصادر عربية وإسلامية أوردت أن بعد العراق وليبيا أصبحت أطماع الأمريكان منصبة على أكبر أقطار إفريقيا مساحةً، أى السودان[٢٣]. وتاكيداً على الدعم الأمريكى الرسمى لدول الجوار والحركة الشعبية قال تونى ليك مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق فى أديس ابابا: (سنحارب السودان عبر جيرانه وسنقدم الدعم المطلوب لدول الجوار السودانى)، وتبعاً لحديثه تم تقديم الدعم المالى والعسكرى وغيره لتنفذ يوغندا عملية (الأمطار الغزيرة) بقصد احتلال مدن توريت وجوبا وكاجوكاجى، كما نفذت اثيوبيا عملية "الثعلب الأسود" لأحتلال مدينتى الكرمك وقيسان[٢٤].

انتهاك بنود فى القانون الدولى:

فى عام ١٩٩٢م صدر قرار أمريكى بادراج السودان فى لائحة الإرهاب، وفى عام ١٩٩٣م دعا عضو الكونغرس الأمريكى الأسبق النائب فرانك وولف إدارة الرئيس كلنتون لممارسة الضغط على الحكومة السودانية لتوقف سياستها القمعية وانتهاكها لحقوق الإنسان ووقف قتل الأبرياء والسماح للمواد الغذائية لتصل ملايين المدنيين الأبرياء الذين يعانون مأساةً فظيعةً هناك، واقترح على مجلس الأمن الدولى أن يعالج الوضع فى جنوب السودان، وذلك بإقامة منطقة حظر جوى توفر ملاذاً آمناً للمواطنين لتمكين الجهات الدولية المعنية من توصيل مواد الإغاثة الإنسانية[٢٥]. وكبرت دعوة وولف حيث أكدت نشرة أخر الأنباء التى يصدرها حزب الأمة (المحلول فى ذلك الوقت). أن الوفد الأمريكى المشارك فى اجتماعات لجنة حقوق الإنسان بجنيف قد أعد ورقة عمل لاستصدار إدانة علنية لحكومة السودان، وصدر قرار بابتعاث مقرر خاص لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان فى السودان ومطالبة النظام السودانى بتقديم كافة التسهيلات لنجاح مهمة المبعوث الأمريكى الخاص ومعاونيه[٢٦].

وفى فبراير ١٩٩٣م صدر تقرير مفصل عن منظمة العفو الدولية حول خروقات حقوق الإنسان بالسودان، وجاء هذا التقرير مع تزايد الاهتمام الأمريكى بالاوضاع فى السودان على المستوى السياسى والإعلامى، حيث كثرت الدعوات لتناول الموضوع على مستوى الكونغرس، وصرح مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بأن ما يجرى فى جنوب السودان مجاعة صامتة وأكثر صمتاً من أية أزمة انسانية كبرى فى العالم)[٢٧]. وفى ظل هذه الأجواء وغيرها دعا قرنق لتدخل أمريكى فى جنوب السودان وعقب المحاولة

الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري فى يونيو ١٩٩٥م باديس أبابا، جاءت الحملة العدائية ضد السودان والتى قادتها فى مجلس الأمن الدولى الولايات المتحدة الأمريكية، وصدرت قرارات مجلس الأمن الثلاثة و هـى(١٠٤٤، ١٠٥٤، ١٠٧٠) حيث كانت جميعها خلال عام١٩٩٦م. والقراران (١٠٤٤، ١٠٥٤) صدرا حول العقوبات الدبلوماسية، وأما القرار (١٠٧٠) فكان يختص بعقوبة حظر شركة الخطوط الجوية السودانية من الطيران خارج البلاد والتى نص عليها هذا القرار[٢٨]. واستمرت اتهامات انتهاكات حقوق الإنسان بالسودان منذ تلك الفترة و حتى هذا العام ٢٠٠٢م حيث صوت (٢٥) مندوباً مقابل (٢٤٩) ضد السودان رغم توقيع الاتفاقية التى سمحت بدخول القوات اليوغندية إلى جنوب السودان لملاحقة جيش الرب كما ذكرت سابقاً.

وجاء هذا القرار بعد أن تبنته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان والذى تقدم به الاتحاد الأوروبى. ودعا القرار بشكل خاص الحكومة السودانية إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية واعربت اللجنة عن بالغ قلقها لتمديد حالة الطوارئ إلى نهاية السنة. وعن انعكاسات النزاع المسلح عن المدنيين وخاصة النساء والأطفال. كما حثت اللجنة طرفى النزاع الحكومة السودانية والمتمردين على عدم استخدام المليشيات القبلية فى ارتكاب عمليات انتهاك حقوق الإنسان، وعلى عدم تجنيد الأطفال دون سن ١٨ سنة وإلى حماية المدنيين وتسهيل عمل المنظمات[٢٩]. وبتاريخ ٦/٤/٢٠٠٢م وصلت لجنة أمريكية لتقصى الحقائق حول مزاعم انتهاكات حقوق الانسان فى السودان بصفة عامة والرق بصفة خاصة، وتعتبر أول بعثة أمريكية تدخل السودان بصورة رسمية حيث سبق أن زار وفد الكونغرس الأمريكى الولايات الجنوبية فى عام ١٩٩٧م دون إذن من حكومة السودان[٣٠].

موقف الولايات المتحدة من التجمع:

الحركة الشعبية لتحرير السودان تعتبر الفصيل الرئيسى فىالتجمع المعارض. وذلك لدورها المؤثر فى الميدان العسكرى ولغالبية جنودها دون الفصائل الأخرى، وهذه بعض الأمثلة التى تؤكد الدعم الأمريكى حيث أعلنت الحكومة السودانية عن رفضها التام وإدانتها للخطوات التى اتخذها الكونغرس الأمريكى بعد أن قام بدعم التجمع الوطنى المعارض بمبلغ ١٠ملايين دولار، واعتبرت الحكومة السودانية هذا القرار غير موفق يدل على وجود قوى داخل الكونغرس تسعى لعرقلة محاولات الحكومة الحيادية حالياً[٣١]. ولكن أخطر مرحلة والتى تجاوزت فيها الحكومة الأمريكية أساليب الدعم والتحريض

إلى التدخل العسكرى المباشر فىالسودان هى تلك المرحلة التى قامت فيها أمريكا بضرب مصنع الشفاء فى عام ١٩٩٨م حيث أعلن الرئيس الأسبق كلنتون فى بيانٍ للشعب الأمريكى أذاع فيه أن أمريكا نفذت غارتين صاروخيتين على افغانستان والسودان وذلك عقب تعرض سفارتيها لتفجير. وقد أيد التجمع الديمقراطى هذه الضربة الصاروخية بل طالب مبارك الفاضل باسم التجمع بضرب مناطق أخرى أكثر أهمية من مصنع الشفاء[٣٢].

الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة البحيرات العظمى:

أن التحرك الأمريكى فى منطقة البحيرات العظمي يهدف إلى تحقيق أغراض ومصالح استراتيجية لأمريكا وذلك من خلال تجنيد ودعم بعض القادة الأفارقة. الذين يعملون لتحقيق المصالح الأمريكية فى المنطقة. وعضدت زيارة الرئيس الأسبق كلنتون هذا الغرض حيث التقى بزعماء كل من (يوغندا، رواندا، اثيوبيا، الكنغو الديمقراطية، وكينيا وتنزانيا)، كما تهدف التحركات الامريكية إلى طرح مشروع القرن الافريقى الكبير. والذى يضم بالإضافة إلى دول القرن المعروفة كُلّاً من يوغندا، والكنغو الديمقراطية، ورواندا بورندى وجنوب السودان (المستقل لاحقاً) ويرمى المشروع إلى إنشاء بنية أساسية لمصلحة شركات التعدين والنفط الأمريكية[٣٣]. وقد برز الاهتمام الأمريكى بصورة واضحة فى جنوب السودان عقب حرب الخليج حيث عقدت وزارة الخارجية ندوة بواشنطن فى عام ١٩٩٣م تحت عنوان (السودان .. المأساة المنسية) وكان هدفها الأساسى التمهيد لفصل الجنوب[٣٤]. حتى يتم الحاقة بهذا المشروع الجديد بالقرن الافريقى الكبير.

كلنتون ومبعوثه للسلام الخاص بالسودان:

عين الرئيس الأمريكى كلنتون هارى جونستون مبعوثاً خاصاً للسلام فى السودان فى أغسطس ١٩٩٩م، وقد زار جونستون السودان بعد عام ونصف العام من تاريخ ضرب مصنع الشفاء فى ١٩٩٨/٨/٢٠م. وتحدث فى زيارته مع المسؤولين فى الحكومة السودانية عن ضرورة السماح بتوزيع مواد الأغاثة الانسانية. وبذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق السلام فى المنطقة، وقال جيمس روبن عن الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت (إن زيارة جونستون إلى السودان تهدف إلى ثلاثة أبعاد وهى تشجيع الحكومة السودانية على المشاركة فى عملية السلام فى الجنوب بصورة بناءة والضغط من أجل تحسين حقوق

الإنسان، وحث الحكومة السودانية على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية لجنوب السودان) [٢٥]. ولم يحقق المبعوث الأمريكى شئياً يذكر فى مسيرة السلام بالسودان نظراً لازدواجية المعايير، حيث حاولت أمريكا عقب المبادرة الليبية المصرية المشتركة أن تظهر نفسها بأنها تقف مع وحدة السودان إذا توصلت الأطراف المعارضة إلى صيغة اتفاق مع الحكومة السودانية، وتظهر مواقف أمريكا المتضاربة فى دعمها الواضح لحركة التمرد الذى عبرت عنه وزيرة الخارجية مادلين أو لبرايت فى نيروبى ٢٣/١٠/١٩٩٩م حينما قالت (يجب عليهم — أى الحكومة السودانية — أن يفهموا أن الحل الوحيد للسلام فى جنوب السودان، هو أن يتعاملوا مع جزء كبير من الشعب الذى لا يقبل أن يعيش فى ظل الشريعة الإسلامية) [٢٦].

بوش ومبعوثه الخاص للسلام بالسودان:

فى يوم الخميس ٢٢/٣/٢٠٠١م تقدمت مجموعة من أعضاء الكونغرس الامريكى من الحزبين الجمهورى والديمقراطى، بطلب إلى الرئيس جورج بوش للعمل على تعيين مبعوث سلام خاص إلى السودان، وجاءت هذه الدعوة بعد مطالبة وزير الخارجية الأمريكى كولن باول بإعادة النظر فى السياسة الأمريكية تجاه السودان، وطالبت المجموعة التى يترأسها زعيم الجمهوريين فى مجلس النواب ديك أرماى حكومة بوش أن تجعل من وقف الحرب الأهلية فى السودان وأن يكون ذلك واحدة من أولويات السياسة الخارجية للبلاد، وأضاف النائب (تشارلز رانجل) وهو ديمقراطى أن الفرصة متاحة للقيام بذلك مشيراً إلى أن المسؤولية تحتم عليهم استخدام زعامتهم الدولية فى المساعدة على إنهاء الحرب الأهلية فى السودان، ووصف النائب الجمهورى (توم تانكر يدو) الوضع فى جنوب السودان بالمأساة وقال لم تعد هنالك مأساة على وجه الأرض أكبر من المأساة التى تتكشف أبعادها فى السودان [٢٧].

وفى ٦/٩/٢٠٠١م أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش الأبن عن تعيين السناتور جون دانفورث عضو مجلس الشيوخ الأسبق والقس مبعوثا للسلام بالسودان وفى زيارته الأولى للسودان عقب تعيينه، وصف دانفورث المباحثات التى أجراها مع الرئيس البشير بأنها كانت طيبة، وذكر أنه عقد لقاءات مع المسؤولين بغرض إحراز تقدم تجاه السلام وتوجه إلى نيوروبى للقاء جون قرنق، وأعلن فى مؤتمره الصحافى بمبانى السفارة الأمريكية بالخرطوم أن لدية أربع أفكار أساسية ناقشها مع الحكومة السودانية وسيناقشها مع قرنق وهى: (توفير وضع يسهل الاتصال بالحركة بجبال النوبة، وإنتاج مناطق آمنة

فى الجنوب ومناطق القتال لغرض توصيل المساعدات الإنسانية، وتأكيد التزام كل الأطراف بإيقاف الاعتداء على المدنيين وموضوع الاختطاف والاسترقاق) وأضاف أن التقدم فى هذه الأمور الأربع ستوفر أرضية جيدة للخطو للأمام، وذكر أنه حدد مدةً زمنية لمهمتة بعام واحد فى لقائه بالرئيس بوش[٣٨]. ثم زار وفد فنى أمريكى السودان وبدأت المباحثات بينه والحكومة السودانية فى ٢٠٠١/١٢/٧م بمقر وزارة بالخارجية السودانية، حيث ترأس الجانب السودانى المهندس شول دينق وزير الدولة الخارجية، ويرأس الجانب الأمريكى (جيفرى ملينغتون) منسق شؤون السودان بالخارجية الأمريكية، وتدارس الاجتماع تفاصيل مقترحات مبعوث الرئيس الامريكى التى دعت إلى إطار أشمل للسلام، كما التقى الوفد بممثلى حركة التمرد برمبيك[٣٩]. وفى يناير ٢٠٠٢م زار دانفورث السودان للمرة الثانية، وعقب لقاءاته مع المسؤولين فى الحكومة قال إنه شعر بجدية الحكومة لتحقيق السلام، ثم سافر إلى كادوقلى وعقد لقاءات بقيادة المجتمع المدنى والإدارة الأهلية، ثم زار منطقة الكركر التى تسيطر عليها حركة التمرد والتقى فيها بالقيادات الميدانية، ثم زار رومبيك والتقى بقادة حركة التمرد، وتوجه إلى منطقة مابييل فى بحر الغزال والتى وجد بها مطاراً شيدته حركة التمرد والتقى بالمنظمات الطوعية الأجنبية بمسؤولين فى برنامج شريان الحياة[٤٠].

وفى ٢٠٠٢/١/١٩م بمدينة (بورجنستوك) السويسرية وقع وكيل وزارة الخارجية الدكتور مطرف صديق رئيس وفد حكومة السودان، مع قائد منطقة جبال النوبة عبد العزيز آدم الحلو رئيس وفد الجيش الشعبى لتحرير السودان، على اتفاق وقف إطلاق النار فى منطقة جبال النوبة ووقع على الاتفاق طرفان مشاركان هما رئيس الوفد الأمريكى ورئيس الوفد السويسرى، وحضر مناسبة التوقيع وفد بريطانى ووفد نرويجى وكانت أهم محتويات الاتفاق هى: وقف الأعمال العدائية خلال ٧٢ ساعة من موعد التوقيع، وإنهاء وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر تقبل التجديد لمدة أخرى باتفاق الأطراف السودانية والدول المشاركة والموقعة على الاتفاق.

مبادرات المراكز الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق السلام فى السودان:

انعقدت فى واشنطن فى الفترة من ١٦ إلى ١٧ فبراير ١٩٨٧م ندوة حول مسألة الجنوب نظمها مركز ودرو ويلسن الدولى، وشارك فيها مجموعة من الباحثين السودانيين مثلوا كل التوجهات السياسية، بما فيها حركة التمرد، بالإضافة إلى مجموعة من الباحثين الامريكيين المتخصصين فى شؤون السودان وبعض الأوروبيين، وصدرت آراء تمثل مجملها فى الآتى: (التأكيد على حاجة السودان الملحة للسلام والوحدة والديمقراطية،

إن أعتماد الدين اساساً لدستور قومى فى مجتمع متعدد الأديان والثقافات أمر فى غاية الخطورة، إن المبادرات الواردة فى إعلان كوكادام تشكل أساساً إيجابياً لوقف إطلاق النار وبداية عملية للسلام. وليس هناك إمكانية لحسم الصراع عسكرياً، وأن ظاهرة المليشيات القبلية المسلحة تشكل عاملاً سالباً يزيد من تفاقم الصراع، ووضع دستور للبلاد أساسه الفدرالية على أن تعاد هيكلة السلطة فى المركز وتوزيعها ويعاد بناء الجيش السودانى) [٤١].

توصيات مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية :

قدم مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية توصيات للإدارة الأمريكية فى عام ٢٠٠١م. شارك فيها عدد من الباحثين السودانيين والمختصين الأمريكيين كان من أبرزهم السودانى بروفسير فرانسيس دينق مجوك، وقد رسمت هذه التوصيات مجمل السياسات الأمريكية تجاه السودان والتى تمثلت فى الآتى:(تركيز السياسة الأمريكية على موضع إنهاء الحرب، والانضمام بفاعلية لبريطانيا والنرويج وجيران السودان لتشكيل مجموعة ضغط دولية لأدارة حوار بين الحكومة والمعارضة الجنوبية لأنهاء الحرب، ولضمان حقوق الإنسان والاستقرار والأمن الإقليمى، وإعلان مبادئ الإيقاد أساساً للتفاوض، والسعى للتوصل لاتفاق لإقامة فترة انتقالية تقوم علي صيغة سودان موحد بنظامين شمالى وجنوبى، وعمل وحدة تحفيز وضغط لأدارة الحوار، وحشد التأييد الدولى لخطة يحكم فيها الجنوب نفسه مع إيجاد الوسائل والموارد، وأولوية بناء الثقة ووقف إطلاق النار وسحب القوات العسكرية والحد من نشاطات المليشيات وإقامة آلية لقسمة العائدات، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وتعريف السلطات تحت ضمانات دولية، وإعادة السفارة الأمريكية وأخيراً إنجاح المفاوضات فيما يتعلق بالتحقيق فى مسألة الإرهاب)، وأعد هذه التوصيات فريق يتكون من سبعة وعشرين شخصاً ترأسهم السيد (استيفن موريس) رئيس إدارة إفريقيا فى مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية. ويلاحظ أن أمريكا بدأت فى تنفيذ التوصيات بالتدرج بداية من تعين المبعوث ومروراً بحضور وفد بريطانى ونرويجى حضر مراسم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بجبال النوبة بسويسرا[٤٢].

أما إسرائيل فقد دعمت حركتى التمرد الأولى والثانية، بالسلاح والتدريب العسكرى والدعم السياسى، ويأتى التدخل الإسرائيلى فى قضية جنوب السودان لاعتقادها بأن التوراة وعدتهم بأن ارضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل، ولحاجة إسرائيل للمياه،

كانت مساعيها لفصل جنوب السودان حتى تجد دولة موالية لها وتكون حزاماً لحركة المد الإسلامى العربى داخل القارة الأفريقية، كما ساهمت إسرائيل فى دعم دول الجوار التى حاربت السودان ومن أهدافها الأساسية دعم الكيانات الجهوية وإحياء النعرات العنصرية وخاصة فى الدول العربية لخلق نوع من عدم الاستقرار العربى.

ولعبت الولايات المتحدة دوراً أساسياً فى طول أمد الحرب فى جنوب السودان، وذلك لميلها الواضح للحركة الشعبية لتحرير السودان، ودعمها المباشر لها بالأسلحة والمال والعتاد والدعم الإعلامى المعنوى والسياسى. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ناصبت السودان العداء وخاصةً بعد حرب الخليج الثانية (مثل ماسبق ذكره) حيث اعتبرت موقف السودان مغايراً لسياستها ومنظومتها بالمنطقة، فحاربت أمريكا السودان عبر جيرانه، وهنالك أسباب استراتيجية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعادى السودان ومن أهمها هى إعلان التوجهات الإسلامية. حيث اعتبرت ذلك ضربا من ضروب الإرهاب وخروجاً عن منظومة العولمة بعد انفراد أمريكا عقب انهيار الاتحاد السوفيتى. إضافة لفقد أمريكا استثمارها فى النفط فى جنوب السودان (شركة شيفرون الأمريكية). واعتبرت أمريكا البترول السودانى مخزونا استراتيجيا لها تسعى لاستغلاله فى منتصف القرن الحالى ما بين ٢٠٤٠م إلى ٢٠٥٠م. وقد أجاب الرئيس الاسبق بوش عندما سئل عقب تفجير مجموعة من آبار البترول فى منطقة الخليج بأن السودان هو الاحتياطى الثانى لامريكا (Sudan Is Second Reserved). وسبب آخر هو أن هناك استراتيجية القرن الافريقى الكبير، ولكن بعد إعادة الإدارة الأمريكية سياستها تجاه السودان، ودخولها فى مسيرة السلام فيمكن لأمريكا وحسب نفوذها الدولى أن تدفع الأطراف إلى تحقيق السلام ووقف نزيف الحرب بجنوب السودان. وخاصةً عقب تعين المبعوث الأمريكى الخاص بمساعى السلام بالسودان إن خلصت النوايا الأمريكية.

أما بريطانيا فقد شاركت آمريكا فى العقوبات على السودان. وتزعمت الجناح المعادى للسودان فى دول الاتحاد الأوروبى. حيث قامت بتحريض بعض دول الاتحاد الأوروبى وأحياناً الضغط علي الاتحاد لاتخاذ مواقف عدائية تجاه السودان. وأخيراً قامت بريطانيا بتعيين مبعوث خاص بالسودان لبحث قضايا السلام جنباً إلى جنب مع المبعوث الامريكى.

أما فرنسا فقد تعتبر علاقاتها بالسودان مثالاً يحتذى بها لما شهدته العلاقة بين البلدين من تطور وثبات. وأن فرنسا لم تقم بدعم حركة التمرد ولها مشروعات استثمارية كبيرة بالسودان أهمها شركة أرياب لتعدين الذهب بشرق السودان. وقد أحتفظت فرنسا

بعلاقتها بالسودان فى أحلك الظروف، وساندت السودان فى المحافل الدولية بل ساهمت بفعالية فى رفع العقوبات الدبلوماسية عن السودان.

أما دولتا النرويج وهولندا فهما تعتبران من أهم مراكز المنظمات الطوعية والكنسية الداعمة لحركة التمرد، وهما عضوان فى شركاء الايقاد. وهناك دور كبير للمنظمات الطوعية العالمية والجماعات الكنسية فى تأجيج الحرب بجنوب السودان ومن أشهر هذه المنظمات: منظمة التضامن المسيحى، ومنظمة الشعب النرويجية ومنظمة المعونة الأمريكية وبعض منظمات شريان الحياة العاملة فى إطاره، وتلك التى تعمل فى الكونغرس الأمريكى شكلت ضغطاً متصلا لإجبار الإدارة الأمريكية تبنى مواقف متشددة تجاه السودان، وتدعو علناً لدعم حركة التمرد بجنوب السودان وإقامة دولة مسيحية منفصلة عن الشمال المسلم[٤٢].

وعموما فإن الدراسة قد أثبتت واجابت على فروض وتساؤلات البحث حيث يوجد تدخل أجنبى كبير فى قضية جنوب السودان على المستوى الأقليمى والعالمى، منها الجانب السالب الذى تمثل فىالدعم المباشر لحركة التمرد والتدخل العسكرى والهجوم المباشر على الأراضى السودانية، أما الجانب الإيجابي فقد تمثل فى المساعى الجادة من بعض الدول فى تحقيق السلام رغم فشل معظم هذه الم بادرات. ولكن غلبة الدعم الخارجى لحركة التمرد شكل أبعادا دولية لقضية جنوب السودان والتى أدت إلى تعقيدها.

الفصل الثالث

الولايات المتحدة وقضية دار فور

الفصل الثالث

الولايات المتحدة وقضية دار فور

المسؤولية عن هذه الكارثة تقع على عاتق حكومة السودان .. حان الوقت لبدء العد التنازلى لحكومة السودان.هذا تصريح (جون دانفورث) مندوب واشنطن لدى الأمم المتحدة أطلقه عقب صدور قرار مجلس الأمن الذى تبنى بغالبية ١٣ صوتاً وامتناع دولتين عن التصويت هذا القرار الذي قدمته الولايات المتحدة وبريطانيا يمهل الحكومة السودانية مدة ٣٠ يوماً لتسوية أزمة دارفور، وإلا واجهت عقوبات دولية فى حال عدم الوفاء بالتزاماتها خلال المهلة الزمنية المذكورة.

وكان التقرير مؤلف من (٧٧) صفحة قد أصدرته منظمة (هيومان رايتس واتش) فى مايو الماضى بعنوان: (دارفور قد دمرت: التطهير العرقى من قبل قوات الحكومة والمليشيات فى غرب السودان)، والذى ملخصه أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية عن " التطهير العرقى" وعن الجرائم ضد الإنسانية فى منطقة دارفور غربى السودان.

وعلى إثر ذلك قام كولن باول وزير الخارجية الأمريكى بزيارة السودان فى أواخر شهر يونيو، وبلغ الرئيس البشير رسالة واضحة من الرئيس بوش مفادها كما أعلنها باول على لسانه: أن على السودان إتخاذ خطوات حاسمة لحل الأزمة فى دارفور وبشكل محدد. وفى يوليو الماضى صوت الكونغرس الأميركى لصالح مشروع قرار يصف الأعمال المرتكبة بحق السكان المدنيين فى دارفور بالإبادة الجماعية، ويدعو الولايات المتحدة إلى التصرف بسرعة، حتى ولو كان ذلك بشكل أحادى.

وصرح رئيس الأغلبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ الأميركى(بيل فريست): لست موافقاً على إعلان الاتحاد الأوروبى أنه لا توجد إبادة ... علىالمجتمع الدولى أن لا يدير ظهره لهذه الازمة[٤٤]. وذكرت صحيفة الإندبندنت البريطانية أن جنودا بريطانيين وضعوا فى حالة تأهب لاحتمال إرسالهم إلى السودان للمساعدة فى معالجة ماتصفة الأمم المتحدة بأسوأ أزمة إنسانية فى العالم. وكانت صحيفة التايمز قد نشرت فى تقرير لها على الصفحة الأولى أن بريطانيا مستعدة لإرسال ٥٠٠٠ من القوات إلى السودان نقلاً عن (قائد الجيش) الجنرال مايك جاكسون.

وفى نفس الوقت نقلت وكالة (فرانس برس) عن الميجور الفرنسى (فيليب تشارلز) قوله: (إن فرنسا قد نشرت مئات من جنودها فى تشاد علىالحدود مع دارفور). واوضح الميجور تشارلز أنه تقرر نشر حوالى ٢٠٠ جندى فرنسى آخرين على حدود تشاد الشرقية

مع السودان لضمان أمن وسلامة الحدود مع دارفور، وبذلك يصل عدد الجنود الفرنسيين الذين تم نشرهم إلى ٥٠٠ جندى فى الأيام الأخيرة.

فى سؤال للسفير الفرنسى (جان بيير بيركو) سفير فرنسا لدى نجامينا عن طبيعة هذه القوات، قال : أن تلك القوات ستحمل معها مؤناً ومعونات إنسانية للاجئى دارفور. وقال الميجور تشارلز: بدأنا عمل جسر جوى بين العاصمة التشادية والحدود مع منظمة دارفور بواسطة طائرات النقل العملاقة من طراز س – ١٣٠ التى يمكنها حمل ١٢ طناً من التجهيزات إلى مدينة أبشي الحدودية حتى يتم نشر المواد الإغاثية فى تسعة من مخيمات اللاجئين بدارفور.

وتنبع غرابة قضية دارفور بأن المشكلة تفاعلت بطريقة غير مفهومة وسريعة وبشكل مريب، وتباري المسؤولون فى أوروبا وأمريكا فىالتصريحات والتقاطر على المنطقة والإدلاء بما فى جعبتهم، وتجييش الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة لإيجاد موطئ قدم لها. واحتار المراقبون وانقسموا : لماذا يحدث ما يحدث؟ هل ما يجرى بالفعل من قبيل الإغاثة والتعاطف مع مشكلة إنسانية، أم هو جزء من مخطط الشرق الأوسط الكبير؟ .... هل هو تنافس على الثروات من نفط ويورانيوم وغيره ، أم هى رغبة منظمات تنصيرية تريد تغيير عقيدة منطقة سلمت قيادها للإسلام منذ قرون طويلة؟

ولكن هناك أيضا من يفسر ما جرى على أنه ميدان آخر للتنافس الفرنسى الأمريكى على مناطق النفوذ والثروات فى أفريقيا. هذا السؤال يشغل بال كثير من المحللين، وقد عبر عن هذه الحيرة وزير الخارجية السودانى (مصطفى إسماعيل)، ولكنه رجح أن أمريكا لا يمكن أن تغزو السودان. وكما تقدم لمعرفة حقيقة التهديدات الأمريكية والدور الأمريكى فى هذه الأزمة لابد من تتبع أهداف السياسة الأمريكية فى العالم ومن ثم الاستراتيجية الامريكية فى الشرق الأوسط واستراتيجيتها فى إفريقيا؛ حيث تتقاطع الاستراتيجيتان فىالسودان، ومن ثم يمكن عن طريق ذلك محاولة استكشاف القوانين والسنن التى تجرى عليها الأمور فى هذا البلد، كما يمكن محاولة تتبع مسار المشكلة مستقبلاً.

السياسة الأمريكية فى العالم:

منذ ولادة ما يعرف بأمريكا يتوالى على الضمير الجمعى الأمريكى عدة عناصر تتداخل فيما بينها ليظهر فىالنهاية ما يعرف بالخصائص العامة للشعب الأمريكى "كما سبق ذكر ذلك"، وهى الخصائص التى تتبلور فى عدة أهداف عادةً ما تندفع وراء تحقيقها

السياسة الأمريكية ومن ورائها الفئة السياسية التى يجرى بينها تداول السلطة هناك داخل لعبة الديمقراطية، ويصطلح كثير من المفكرين والمتخصصين فى الشأن الأمريكى على أن هناك ما يعرف بثلاثية: الثروة، والدين، والقوة. وهذه الثلاثية هى التى يجرى على أساسها تفسير أى سلوك اجتماعى وما يتفرع عنه من سلوك سياسى تسير وفقه السياسة الأمريكية.

فغطرسة القوة الأمريكية هى الرغبة الجامحة فى فرض السطوة والاستحواذ على مقدرات وقدرات وممتلكات الآخر، وإخضاعه واستعباده، بأى شكل من الأشكال. فأمريكا أنشأت كيانها على أساس القوة عبر الاحتلال والسلب، ولهيمنة القوة على العقل الأمريكى، فإن الوحدة بين الولايات تحققت أيضاً بفعل القوة عبر الحروب الأهلية الطاحنة. ويقول (والترراسيل ميد) وهو باحث كبير فى برنامج هنرى كيسينجر ومتخصص فى السياسة الخارجية الأمريكية فى مجلس العلاقات الخارجية: لقد عملت القوة العسكرية للولايات المتحدة وجاذبيتها الثقافية على إبقائها فى رأس النظام العالمى. والأمثلة لا تحصى وتجدها فى تصريحات الساسة الامريكيين وقادتها العسكريين[٤٥].

أما الثروة والمال فهو دافع مغروس بشدة فى النفسية الأمريكية؛ فالربح السريع، وعدم الشبع المالى قيمة تطبع حياة الفرد الأمريكى؛ حيث للمال الدور الرئيسى والكاسح فى أسلوب الحياة. وقد وضع (جيرمى بريتشر) أحد الخبراء الاقتصاديين كتاباً تحت عنوان " القرية الكونية، أم النهب الكونى؟" فضح فيه الجشع الأمريكى الذى اطلقته العولمة، وزادت فى فهمه وجعلته كأخطبوط يضرب شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً مدعوماً بقوة عسكرية.

والدين يمثل جانباً كبيراً فى التكوين النفسى للأمريكيين. فالتجارب التى مر بها المهاجرون البروتستانت من أوروبا إلى أمريكا قارنوا بينها والتجارب التى مر بها اليهود القدماء عندما فروا من ظلم فرعون إلى أرض فلسطين " وتقدم ذكر ذلك". لقد كان هؤلاء المستوطنون بحاجة إلى شئ يسوغ أفعالهم هذه، يضفى عليها نوعاً من الشرعية والأخلاقية، فلم يجدوا هذا التسويغ إلا فى العهد القديم؛ ولذلك يقول (ميشال بوغنون) فى كتابة: (أمريكا التوت التيارية): هذا الشعور الذى يقوم بتجسيد حقيقة سياسية واجتماعية بلا حدود مدعوة إلى فرض نفسها فى كل مكان إنما يتجلى فى كل أعمال الأمة الأمريكية وكان عليها سلوك استراتيجيات متغيرة.

ولقد ظلت منطقة الشرق الأوسط المنطقة المفضلة، لأسباب جيوسياسية وعقائدية متعددة تحاول فيها القوى فرض هيمنتها على العالم، وإثبات نفوذها، ولم تكن الولايات

المتحدة بعيدة عن تلك الفرضية. وكثيرون يظنون أن التوجهات الامريكية نحو السودان حديثة، ولكن منذ منتصف الخمسينيات كانت أمريكا تدرك أهمية منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقى، فكان إعلان (دالاس) وزير الخارجية الأمريكى فى أواخر الخمسينات: " إن اعتبارات الأمن فى منطقة البحر الأحمر هى التى حكمت علينا أن نضم أريتريا إلى الحبشة. إن رؤية الاستراتيجية الأمريكية نحو السودان يتداخل معها عاملان مهمان: الأول: الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا بصفة عامة. والثانى: المخططات الأمريكية حيال الشرق الأوسط.

بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا يمكن ملاحظتها من خلال التصريح الذى عبر عنه (كلينتون) أثناء زيارته لغانا خلال الفترة من ١٩٩٨/٣/٢٣م إلى ٤/٢/ ١٩٩٨م: " لقد آن الأوان لأن يضع الأمريكيون إفريقيا الجديدة على قائمة خريطتهم". ومن خلال كثافة الزيارات التى قام بها مسؤولون أمريكيون رفيعو المستوى إلى إفريقيا في الفترة التى تلتها تمثلت في زيارة اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية فى سبتمبر ١٩٩٧م وزيارتها فىاكتوبر ١٩٩٩م. وجولة كلينتون فى مارس ١٩٩٨م. وفى عام ٢٠٠١م أخذ الاهتمام الأمريكى بعداً آخراً عندما طرح المسؤولون الأمريكيون مبادرة جديدة فى هذا المجال أطلق عليها (مشروع مبادرة مواجهة الأزمات الافريقية) . وبدأت الإدارة الأمريكية تطبقه على الدول الإفريقية. مستفيدة من الصفقات العسكرية الأمريكية الخاصة مع تلك الدول، ويهدف هذا المشروع إلى تكوين وحدات عسكرية وطنية بأعداد ضخمة تقدر بـ ١٢ ألف جندى قادرة علي العمل بشكل فعال، بمفردها، أو بالتعاون مع مجموعات دولية مماثلة فى مجال حفظ السلام فى كافة المناطق المتأزمة. وشهدت الأزمة الليبيرية تدخلاً أمريكيا عسكرياً فى أغسطس٢٠٠٣م، بعد ضغوط مارسها الرئيس بوش على الرئيس الليبيرى (تشارلز تايلور) ليتنحى الأخير عن السلطة، ورغم أن التدخل الأمريكى فسره بعضهم على خلفية الارتباط التاريخى والمعنوى بين الولايات المتحدة وليبيريا، بحكم أن الأخيرة استوطن فيها العبيد الأمريكيون المحررون، فإن هذا التدخل الأمريكى كان خلفه مصالح أمريكية تصب فى قلب الاستراتيجية الجديدة فى التعامل مع القارة الإفريقية؛ ويتمثل فى ما قامت به واشنطن من مطار (روبرتسفيلد) الدولى الذى يستخدم قاعدةً رئيسيةً لإعادة تموين الطائرات الأمريكية بالوقود فى محيط الأطلنطى، كما أن ليبيريا بها محطة إرسال تابعة لـ سى آي إيه" لالتقاط كل ما يبث فى القارة[٤٦].

كل هذا الإهتمام يوضح أن هناك توجها أمريكياً جديداً للقارة الأفريقية. ويمكننا ملاحظة هدفين رئيسيين تسعى إليهما الإدارة الأمريكية. أولهما: استغلال القارة

أقتصاديا، وهو ما تسميه أمريكا الإدماج الاقتصادى العالمى أوالشراكة الاقتصادية. وثانيهما: النظرية الأمنية الأمريكية والتى ترى أن أمن أمريكا يمتد عبر البحار مثل قضايا انتشار الاسلحة غير التقليدية والإرهاب والمخدرات والبيئة وغيرها.

أما الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط فيلخصها (كولن باول) وزير الخارجية بمجلس الشيوخ التى عقدت يوم ٢٠٠٣/٢/٦م فيقول : إن الإطاحة بصدام حسين ونظامه يمكن أن تؤدى إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط بطريقة إيجابية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها. هكذا يعلن باول بصراحة ووضوح عزم الولايات المتحدة على المشروع فى إعادة تشكيل المنطقة. لقد ظهر للكثيرين أن مسالة القرار الاميركى تجاه العراق ليس قراراً ظرفياً، وليس قرار ردة فعل على ممارسة عراقية معينة، بل أن مسألة القرار هى جزء من نظرة استراتيجية للإدارة الأميركية وفق أسلوب تواجدها؛ لا بل وضع يدها على واقع المنطقة كلياً.

وينطلق التغيير الذى تريده الولايات المتحدة للمنطقة عبر محورين: الأول: هى النظم العربية نفسها من حيث بنيتها والتفاعلات الداخلية والخارجية لهذه النظم، وفق التصور الأمريكى هناك نوعان من النظم: الأول: نظم ذات علاقة خاصة مع الولايات المتحدة كالنظام الأردنى والمصري والخليجى والمغربى والتونسى والجزائرى، وهذه النظم تخطط الولايات المتحدة لتغيير نظمها التعليمية والإعلامية، وأوضاعها السياسية والاقتصادية وفق آليات تغيير سلمية بالتنسيق مع حكومات تلك الدول مثل الضغوط الدبلوماسية والمنح والمعونات والبعثات التدريبية لنخبة معينة وبرامج الشراكة الاقتصادية.

أما النوع الثانى من النظم: فهى نظم غير صديقة لامريكا مثل النظام السورى والليبى والسودانى والعراقى (أيام حكم صدام حسين)، وهذه تمارس معها الإدارة الأمريكية الآليات غير السلمية كالعقوبات الاقتصادية أو الوسائل العسكرية. وهذه لها صورتان: الأولى هى التلويح بالقوة العسكرية المصاحب للضغط الدبلوماسى كما حصل مع سوريا مؤخراً، واستجابت ليبيا للضغوط، وما يحدث حالياً مع السودان. أو من خلال عمل عسكرى مباشر يتمثل فى شن حرب شاملة أو جزئية مثلما حدث مع النظام العراقى.

أما المحور الثانى للتغيير الذى تريد الإدارة الأمريكية ممارسته فهو يتعلق بالحدود. وهناك نظريات أمام الإدارة الأمريكية تتمثل فى:

- الإبقاء على الوضع الحالى للدول فى الخلط بين الأنظمة والكيانات، والتى سادت فى حقبة النصف الأخير من القرن العشرين: بحيث كان بعض الحكام يمزجون بين حتمية استمرار النظام السياسى القائم ووحدة الكيان الوطنى.

- تجزئة المنطقة العربية إلى كيانات عرقية وطائفية.
- الفيدراليات الديموقراطية: والمقصود به أوطان منقسمة على أسس عرقية أو دينية أو مذهبية، ثم تجميع للقطع المبعثرة فى صيغ فيدرالية ديمقراطية وسيكون الوجود العسكرى الأميركى القوى فى منطقة الخليج وداخل العراق مستقبلاً بمثابة قوة ضاغطة (ومساعدة أحياناً) لضمان حقوق الأقليات فى المنطقة، وللوصول إلى الصيغ الفيدرالية الديمقراطية.

ولعل ما حدث فى العراق يوضح ما تنويه أمريكا للمنطقة؛ حيث تصر على أن العراق سيكون المثل؛ فمنذ سقوط النظام العراقى والولايات المتحدة حريصة على التعامل مع العراق على أساس مذهبى وعرقى، وقد ظهر ذلك فى تشكيلها لمجلس الحكم ومن بعده الحكومة المؤقتة؛ حيث جرى تقسيم المقاعد فى هذه الهيئات الحاكمة على أساس مذهبى (شيعة وسنة) وعلى أساس عرقى (عرب وأكراد وتركمان) مع إبقاء درجة من الفوضى تسرى فى أوصاله، بل ذكرت مصادر إعلامية غربية أن بعض هذه الفوضى قد سعى لها الحكم الأمريكى للعراق، إلى كانتونات فى حالة إخفاق القوى السياسية العراقية فى إيجاد نظام يحقق المصالح الأمريكية في المنطقة.

ولذلك فإنه من السذاجة تصور أن أحداث دارفور أتت فى توقيتها بمعزل عن السياق السابق، فهى تمثل نموذجاً مثالياً للأهداف الأمريكية فى العالم والتى سبق ذكرها:

- فالثروة التى تكمن فى السودان، ودارفور تحاذى بحيرة النفط الممتدة من إقليم بحر الغزال مروراً بتشاد والكاميرون هى من الأسباب التى جعلت أمريكا تهتم بتلك المنطقة؛ ناهيك عن حفرة النحاس المتاخمة التى يقال إنها غنية بالمعادن لاسيما اليورانيوم، وألمحت صحيفة الجارديان البريطانية الواسعة الانتشار إلى أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية فى أى غزو عسكرى خارجى للسودان، وخلصت إلى أن التدخل العسكرى المحتمل فى السودان سيوفر خزان نفط ضخم وغير مستغل فى جنوب إقليم دار فور وجنوب السودان، لاسيما أن هناك دافعاً آخر يبدو بارزاً، وهو أن امتياز استخراج النفط فى جنوب دارفور تتمتع به الشركة القومية الصينية للبترول: باعتبار أن الصين هى أكبر المستثمرين فى النفط السودانى.

والاهتمام الامريكى بنفط السودان لا يعود فقط إلى أن إكتشافه تم على يد شركة شيفرون الأمريكية التى أنفقت ما يفوق مليار دولار علي نشاطها هناك قبل خروجها فى عام ١٩٩٢م، وأن كل النفط السودانى الذى تستمتع به الشركات الصينية والماليزية والهندية يأتى من حقول أكتشفتها شيفرون، وإنما يعود كذلك إلى إمكانية نقل النفط

السودانى عبر تشاد الذى يتم نقله حالياً عبر خط طوله ١٦١٠ كلم إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر(٤٧).

ويقدر احتياطى السودان من النفط بحوالى ٢ مليار برميل ومن المتوقع زيادتها إلى ٤ مليارات برميل عام ٢٠١٠م كل هذا يجعل شهية الولايات المتحدة مفتوحة لالتهام هذا المنجم المفتوح.

- أما البعد الدينى فى مشكلة دارفور وهو عامل متجذر فىالسياسة الأمريكية، وهو أنه دفاع علنى، ولا يمكن لأى باحث سياسى تجاهله. وقد حذر المهندس (الحاج عطا المنان) وإلى جنوب دارفور من وجود بوادر حملة تنصيرية بدارفور، وكشف لدى لقائة وفد الحكومة الزائر لولايته عن قيام عدد من رجال الدين المشيخى بتوزيع كتب التنصير على المواطنين فى محاولة لتنصيرهم وإبعادهم عن الدين الإسلامى. وقال عطا المنان: إن الخطر الحقيقى ليس فى التدخل الخارجى بالسلاح، ولكن فى تنصير مواطنى دارفور الذين عرفوا بحبهم للقرآن وكتابتهم للمصحف الشريف.

وكشف وزير الداخلية السودانى عن أن عدد المنظمات التنصيرية الأوروبية والأمريكية العاملة فى دار فور يبلغ أكثر من ٣٠ منظمة تقوم بأدوار فى غاية الخطورة، وتستغل العمل الإغاثى في عمليات التنصير فى دارفور التى يعتبر غالبية سكانها مسلمين، ولا يوجد بها كنيسة واحدة، وكانت قمة التدخل التنصيرى فى أثناء إجتماع الاساقفة الإنجيليين بالمركز الكنسى التابع للأمم المتحدة بنيويورك فى شهر إبريل الماضى، حيث دعا رئيس الشماسين كل بروتستانتى إلى تقديم يد العون لسكان دارفور والمشردين منها، وأرسل بابا الفاتيكان مبعوثاً شخصياً له وهو رئيس الاساقفة الالمانى بول كوردز إلى السودان أواخر شهر يوليو ٢٠٠٤م، للضغط على الحكومة السودانية لتسرع فى إدخال المنظمات الكاثوليكية وتقدم لها التسهيلات، والأهم من هذا هوالسماح للفاتيكان بتقديم تضامنه الروحى للمنكوبين أى التنصير. ومن بين المنظمات التنصرية التى كرست جهودها مؤخراً فى دارفور: منظمة ميرسى كوريس الأمريكية الإنجيلية التى قضت ٢٥ عاماً بالتنصير فى جنوب السودان. ويبدو أن ثمة تعاوناً وثيقاً بين نصارى الجنوب وبين المنظمات التنصرية: فقد أرسل رئيس الاساقفة الانجيليين بالسودان (يوسف مارونا) إلى نظرائه فى مناطق مختلفة من العالم يحثهم فيها علي التدخل فى دارفور(٤٨).

- وبعد الهيمنة واستعراض القوة الامريكية بالنسبة للسودان يتحقق من خلال محورين اساسين:

المحور الأول: مواصلة التربع على قمة النظام الدولى مع استبعاد القوى الأخرى. ولدارفور أهمية جغرافية فى أنها تمثل المدخل لعموم غرب إفريقيا. والغرب الإفريقى سياسيا واستراتيجيا تعتبره فرنسا منطقة نفوذ تقليدى لها، لا تسمح بمساس نفوذها ومصالحها هناك. وعلى هذا الأساس فإن تدهور الأوضاع بالمناطق المجاورة لنفوذها يؤثر على مصالحها: ودارفور تلاصق حدوداً مفتوحة على مناطق النفوذ الفرنسى: تشاد وإفريقيا الوسطى. ويقول (د. سيف الإسلام) استاذ دراسات حوض النيل فى جامعة النيلين: إن الوجود الأمريكى فىالقارة الإفريقية جعل فرنسا تنظر إليه بعين الشك، وتتخوف من التأثير على مصالحها بغرب القارة، ولذلك سعت فرنسا إلى إعادة تأهيل مناطقها القديمة لتثبيت أنها لا تزال صاحبة القبضة. وفى بيان صادر عن الرئاسة الفرنسية قال : إن الرئيس (جاك شيراك) قد أعطى توجيها بنشر قوات من الجيش الفرنسى على الحدود بين السودان وتشاد لإغراض إنسانية، لكن على الارض فإن المهمة تبدو غير ذلك؛ فالجنود الذين وصلوا إلى المنطقة يرفعون من درجة الاستنفار؛ فضلاً عن وصول تعزيزات جديدة وطائرات محملة بالمساعدات الإنسانية. وكان البيان الفرنسى أشار فى وقت سابق إلى أن مهمة القوات الفرنسية بالمنطقة هى مهمة إنسانية للمساعدة فى تخفيف الوضع الإنسانى المتردى: بيد أن شهود عيان قالوا أن القوات الفرنسية باشرت مهامها الجديدة على الفور، ونشرت أعداداً كبيرة من الجنود للعمل فى معسكرات اللاجئين والنازحين؛ وذلك بتولى توزيع المساعدات والعمل علي تسهيل حركة انسيابها وحفظ النظام منعاً للفوضى. وذكرت تقارير صحيفة متطابقة نشرت فى الخرطوم أن القوات الفرنسية تمركزت فى مناطق مختلفة بالاراضى التشادية. واقتربت من الشريط الحدودى بين السودان وتشاد. ورفعت من درجات الاستعداد والاستنفار كما لو أنها تتأهب لخوض معركة عسكرية، كما توقعت التقارير نفسها حدوث تقدم من قبل القوات الفرنسية نحو الاراضى السودانية المتاخمة للحدود التشادية فيما ذهبت بعض التقارير الصحفية فى الخرطوم إلى دخول القوات الفرنسية الاراضى السودانية فى إطار تفقد معسكرات اللاجئين والوقوف على الاحتياجات الإنسانية للمتضررين، وحدث فى غمرة التفاوض" فى مرحلة من المراحل" مع متمردى دارفور قبول دولة تشاد الوسيط نقل المفاوضات من إنجمينا إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا لتكون المفاوضات تحت إشراف الاتحاد الأفريقى، وهو الأمر الذى يشير إلى إكتساب أمريكا نقطة زيادة عن فرنسا، وانتزاع ملف دارفور من النفوذ الفرنسى.

المحور الثانى: الأمريكى على صعيد امتلاك أسباب القوة ويتمثل فى خطتها للتغيير فى الشرق الأوسط، والتى بلورتها إدارة بوش فى مشروع الشرق الأوسط الكبير، والسودان نموذج أمثل لذلك التغيير: حيث أقلية عرقية تثور وتطالب بمطالب، وكل ذلك لإعادة تركيب النظام السودانى وفق الأسس التى تحدثنا عنها سابقاً وهى تتلخص فى توليفة نظام تركب من إسلاميين وعلمانيين وصوفيين وجميع الأعراق والأديان فى السودان[٤٩].

والملاحظ أن الضغط الأمريكي في مشكلة دارفور بدأ لكثير من المراقبين غير متوقع؛ حيث استجاب نظام الإنقاذ لجميع الضغوط الأمريكية في مسألة التسوية المتعلقة بتمرد الجنوب، ووقع أقطاب الإنقاذ على اتفاقية مع (قرنق) سلموا فيها بغالبية مطالبه. ولكن المتتبع لمجريات أحداث العراق يدرك أن المشروع الأمريكي للتغيير في المنطقة متعثر في العراق، بسبب صمود المقاومة العراقية وتسديدها لضربات قاصمة للوجود الأمريكي ومشاريعه للسيطرة على العراق، وبات النظام الأمريكي في وضع قلق على مشروعه الأساسي في المنطقة، وأصبحت إدارة بوش في وضع حرج: اما التسليم بإخفاق مشروعها للتغيير، وهذا يعني هزيمتها أو محاولة ترميم وضعها في العراق بقدر الإمكان، وفي نفس الوقت الانتقال خطوة أخرى نحو تطبيق مشروعها للمنطقة، والبدء بالحلقة الأضعف وهي السودان. وهنا سوف تكون آلية التدخل في الآلية التي تم اعتمادها امريكياً عاما ٢٠٠١م بديلاً للتدخل الأمريكي المباشر في النزاعات الإفريقية، وأطلق على هذا المشروع " مبادرة مواجهة الأزمات الإفريقية" وبدأت اللجنة الفرعية الخاصة بالبنتاجون تطبيقة على الدول الإفريقية، وقد أدرك صناع القرار الأمريكي أن التدخل المباشر للإدارة الأمريكية في المشاكل الإفريقية الداخلية قد يؤدي إلى نتائج عكسية خاصة بعد حرب الصومال، وتعززت تلك القناعة مؤخراً بعد بروز المستنقع العراقي، ويبقى الدعم الأمريكي اللوجستي لهذه القوة، وقد تأكد ذلك الخيارعند الظهور تدريجياً مع وصول قوات رواندية إلى دارفور يقدر حجمها بمائة وخمسين جندياً؛ بينما طلب الرئيس النيجيري من برلمان بلاده الموافقة على نشر ما بين ١٥٠ – ١٥٠٠ من الجنود النيجيريين في دارفور[٥٠].

العلاقات السودانية الأمريكية بعد نيفاشا:

بعد حرب دامت ٢١ عاماً في جنوب السودان وقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة (جون قرنق) إتفاقاً مع الحكومة السودانية، يوم الأحد ١٤٢٥/١١/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٥/١/٩م وسط حضور شعبي ودولي وقال الرئيس (البشير) لن تكتمل الفرحة إلا بإدخال الطمأنينة إلى قلوب أهل دارفور وتحقيق السلام. وأضاف: لا نريد حرباً بعد اليوم في أي مكان. نريد السلام. ومعلوم أن الطرفين اتفقا علي وقف شامل لإطلاق النار، وقد تضمن الإتفاق، آليات التنفيذ وجداول زمنية لبنود الاتفاق، ولجاناً مشتركة من الطرفين لتقويم الاتفاقات وخطوات تنفيذها.

أتجهت الولايات المتحدة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية إلى وراثه النفوذ الغربي في إفريقيا وآسيا من خلال المعونات والعلاقات مع النخب السياسية، ولم يكن السودان بعيداً

عن مثل هذا التوجه، حيث عمد الأمريكيون إلى إقامة علاقات مع الخرطوم، ومنحها المعونات منذ منتصف الخمسينات فى إطار مساعيهم إلى بسط النفوذ على منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقى.

وطوال مرحلة الاستقلال ظلت العلاقات الأمريكية – السودانية بين شد وجذب، وكانت مثالاً واضحاً على استخدام تكتيك " الخل والعسل"، بمعنى استعمال الضغوط وإعطاء المنح تبعاً لأمتثال نظام الحكم فى السودان للتوجهات الامريكية وكانت قضية الجنوب ورقة رابحة للأمريكيين فى هذا الإطار.

ومن المعروف أن الولايات المتحدة كانت تقف خلف إتفاقية أديس أبابا بين الحكومة وحركة التمرد فى جنوب السودان من خلف الكواليس من خلال مجلس الكنائس العالمى الذى كان يتحرك بصورة قوية على مسرح المفاوضات التى توطدت بإتفاقية أديس أبابا فى عام ١٩٧٢م. وكان من نتائج توطيد هذه العلاقات هو وجود شركة شيفرون الأمريكية للاستثمار فى مجال البترول، إضافة إلى تدفق المعونات الأمريكية، وصندوق النقد الدولى على السودان فى تلك الفترة(٥١). تغير فى الظروف الإقليمية المحيطة بالسودان بانفجار الحرب الإثيوبية – الاريترية، والحروب الأوغندية- الكونجولية وهو ما أثر على قدرة هذه الدول على تقديم الدعم المناسب للقوى المعارضة للنظام السودانى.

وعلى مستوى آخر كان نظام الإنقاذ نفسه قد شهد بعض التحولات بعد انفجار الخلافات الداخلية، وخروج الدكتور حسن الترابى وحزبه من الحكم، ومحاولة حكومة الرئيس عمر البشير التقارب مع الولايات المتحدة والغرب من خلال حزمة من السياسات والتوجهات الجديدة.

وبمجئ إدارة بوش (الجمهورية) إنتهج الأمريكيون سياسة الـ (خطوة – خطوة) والتى تتمثل فى الحوار والتفاوض مع عدم التخلى عن التلويح بالعقوبات سعياً لبسط النفوذ الأمريكى على السودان بعد تغيير ايديولوجية النظام الحاكم فى الخرطوم، وتبلورت هذه السياسة بدأ من يوليو ٢٠٠٠م، حيث شرع مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية فى واشنطن فى دراسة ملف الحرب الأهلية، وفى فبراير ٢٠٠١م أصدر تقريره الشهير الذى أوصى بسياسة أمريكية جديدة نحو السودان تقوم علي التواصل الإيجابى، ويهدف إلى تحقيق السلام ضمن معادلة جديدة، وهو ما قامت به هذه الإدارة بعد نجاحها، فقام الرئيس الأمريكى بتنفيذ توصيات التقرير – ومن بينها تعيين مندوب خاص للسودان – فقرر تعيين السيناتور جون دانفورث مندوباً خاص للسودان فى بداية سبتمبر ٢٠٠١م(٥٢).

تطور السياسة الأمريكية منذ بداية التسعينات

١- سياسة الأحتواء والعزل: كما تقدم فإنه قبل إنقلاب ١٩٨٩م كان للإدارة الأمريكية مآخذ علي حكومة الوفاق، وأهمها أن الحكومة أوقفت التسهيلات كافة التى أعطاها نظام جعفر نميرى للأمريكيين وهى: تحالف أمنى فى البحر الأحمر. تسهيلات تخزين معدات عسكرية فى بورتسودان ومحطات تصنت. التعاون ضد الدول المعادية للولايات المتحدة مثل: ليبيا وإيران.

ومنذ وصول نظام الإنقاذ إلى الحكم عام ١٩٨٩م كانت واشنطن تنتهج تجاهه سياسة الأحتواء والمواجهة نظراً لأنه آتخذ سياسة دولية عدائية، وكون المؤتمر الشعبى العربى والإسلامى بؤرةً لتجمع الناقمين عبر العالم. وعلى الصعيد الإقليمى، فقد اتخذ النظام نهجاً أيديولوجياً توسعياً، ودعم الحركات المعادية لدول الجوار. واستمرت هذه السياسة الأمريكية خلال فترتى إدارة كلينتون، وارتكزت على صنع إطار إقليمى معادٍ للحكومة السودانية، ووصلت هذه السياسة إلى ذروتها مع القصف الصاروخى الذى تعرض له مصنع الأدوية (مصنع الشفاء) فى الخرطوم بحرى عام ١٩٩٨م[٥٢].

كذلك اتجهت إلى تأبيد التجمع الوطنى الديمقراطى، وعزل نظام الإنقاذ من خلال إدراج النظام ضمن الدول الراعية للإرهاب فى عام ١٩٩٢م، وتآييد قرارات مجلس الأمن بإدانة النظام السودانى، وتطبيق عقوبات اقتصادية آمريكية عليه.

ومنذ عام ١٩٩٣م اتخذت الولايات المتحدة موقفاً متشدداً من النظام السودانى: إذ تطلعت السياسة الأمريكية لقرن إفريقى موسع يضم السودان واثيوبيا وإريتريا والكنغو وغيرها، ويقوده قادة جدد فى تحالف مع الولايات المتحدة.

هذه الرؤية تحطمت؛ لأن هؤلاء القادة اشتبكو فى حروب بينية. ثم استغلت واشنطن محاولة اغتيال الرئيس المصرى فى أديس أبابا ١٩٩٥م. والاتهامات الموجهة للسودان بالضلوع فيها لتقوم بوضع السودان على قائمة الدول التى تمارس الإرهاب، والذى ترتب عليه بعد ذلك بإيعاز أمريكى إصدار الأمم المتحدة قراراتها (١٠٧٠،١٠٥٤،١٠٤٠) ضد السودان، والتى تتعلق بالحظر الدبلوماسى على المسؤولين السودانيين والحظر الاقتصادى والجوى على شركة سودانير.

وفى عام ١٩٩٦م قامت الولايات المتحدة بتخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار لثلاث دول إفريقية لإسقاط النظام السودانى فى صورة مساعدات عسكرية، وهذه الدول هى إريتريا وأوغندا وإثيوبيا، وفى نوفمبر ١٩٩٧م فرضت الولايات المتحدة منفردة عقوبات اقتصادية على السودان، وظلت هذه العقوبات تجدد سنوياً.

وكشفت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت) عن دوافع هذه السياسة بتصريحها فى يناير ١٩٩٨م أنه: لا ينبغى أن تترك هذه المنطقة – فى شرق إفريقيا – دون توجيه استراتيجى أمريكى من شأنه أن يؤدى إلى نتائج فى مقدمتها قيام عدة دول إسلامية فى الشرق الإفريقى.

ودعت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان فى مجلس النواب إلى تشديد العقوبات على السودان بدعوى أن الحكومة السودانية تقوم باسترقاق وقتل المواطنين الجنوبيين، وهو ما تبناه المجلس بالفعل فى منتصف يوليو١٩٩٨م بإصدار قرار يتهم الحكومة بممارسة الرق، وأعمال التطهير العرقى فى الجنوب، ودعا إلى فرض حظر الأسلحة على السودان.

كما أكد تقرير اصدرته وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) عام ١٩٩٩م أن النهج الاستقلالى الذى تتجه إليه دول شرق ووسط إفريقيا، وسعيها إلى إنشاء السوق الإفريقية المشتركة، والذى سيؤثر على المصالح الأمريكية فى المنطقة، وعلمنة الحكم فى السودان ليرتبط مع دول البحيرات العظمى فى إطار تحالف قوى يضم كلا من أوغندا، وأثيوبيا، والكونجو، والسودان الجديد، ومن ثم التحكم فى منطقة حوض النيل، وإخضاع الدول الواقفة عليها للسياسات الأمريكية[٥٤].

٢- سياسة (الخطوة – الخطوة): وظلت الولايات المتحدة طوال عقد التسعينات تدعم حركة التمرد فى جنوب السودان فى الوقت الذى لم تبتعد فيه عن الجهود الإقليمية والدولية لتسوية الصراع الأهلى بين الشمال والجنوب، ودخلت أمريكا فى التوسط عبر (مبادرة الإيقاد)، وشكلت ضمن دول غربية أخرى(منبر شركاء الإيغاد) لكى يكون الوسيط نافذاً له صفات لم تتوافر للوسطاء الإقليميين.

وبدأت ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تتشكل فى عام ٢٠٠٠م، حيث وصل فى فبراير ٢٠٠٠م المبعوث الأمريكى (هاوس جونستون) إلى الخرطوم فى أول زيارة له منذ تعيينه، حيث قدم مبادرته بشأن تحقيق السلام فى السودان، وفى أغسطس وضعت الولايات المتحدة عدة شروط لإجراء مفاوضات مباشرة مع الحركة الشعبية، وهو ما رفضته الحكومة السودانية[٥٥].

ومنذ مارس ٢٠٠٠م بدأت حملات واسعة فى واشنطن تقودها جماعات ضغط يمينية وكنسية، وشخصيات فى الكونجرس، ومركز الأبحاث من أجل دفع الإدارة الأمريكية لتتبنى سياسة جديدة تجاه السودان.

واستجابت الإدارة الأمريكية لضغوط داخلية مورست فى جانب تحالف واسع ومتباين الأطراف، يجمع بين اتجاهات سياسية شتى، فإدارة بوش التى تستند فى قاعدتها إلى

اليمين الجمهوري المحافظ، ولوبى شركات البترول وقعت تحت طائلة مطالب تبدو متعارضة؛ فاليمين النصرانى، والمنظمات الكنسية تطالب بالمواجهة مع نظام الإنقاذ. أما شركات البترول فتطالب بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول علي حصة من البترول، ولهذا جاء تعيين " القس جون دانفورث فى بداية سبتمبر ٢٠٠١م لطمأنة اليمين النصرانى بأن مطالبهم ستكون فى رأس أولويات المبعوث الرئاسى، وفى الوقت نفسه تكريس السياسة الجديد القائمة على الضغط من خلال الحوار والتفاوض.

ولتسهيل مهمة المبعوث الأمريكى دعت الولايات المتحدة فى ٢٠٠١/١٠/١٥م مجلس الأمن تمرير العقوبات على السودان التى فرضها المجلس على السودان ١٩٩٦م، وقررت وقف تمرير قانون سلام السودان مؤقتاً، وفى ٢٨ أكتوبر رفع المجلس العقوبات المفروضة علي السودان مقدمة لوصول دانفورث إلى الخرطوم، وتقديم مبادرته إلى الحكومة[٥٦].

وتحرك (دانفورث) بناء على أن تعمل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى فى أوروبا وإفريقيا فى إطار إيجاد دور محفز للمفاوضات بين الحكومة والحركةالشعبية، وذلك وفق رؤية لبعض الاستراتيجيين فى الإدارة الجمهورية بأنه لا توجد أى دولة فى العالم. وحتى الولايات المتحدة يمكنها أن تواجه تحديات القرن الحادى والعشرين بمفردها، وعلى سبيل المثال نجد ان تحقيق النصر فى الحرب ضد الإرهاب يحتاج إلى وجود شبكة عمل بين الولايات المتحدة وحلفائها.

واتضح منذ ذلك الوقت أن التصور الأمريكى للمرحلة الجديدة يتركز على توحيد المبادرات المطروحة لحل أزمة السودان فى مبادرة واحدة، وإيجاد منبر واحد يحظى بالدعم الإقليمى الإفريقى والعربى والأوروبى، وإحداث تغيير جوهرى فى النظام السودانى مع الإعلان عن ميل الإدارة الأمريكيةإلى فكرة : (دولة واحدة ونظامان)، أى شكل من أشكال الكونفدرالية مع أهداف فرعية أخرى هى: إخراج الشركات العاملة فى حقول النفط السودانى تمهيداً لإحلال شركات أمريكية محلها، وتحقيق المطالب الخاصة بالمنظمات الكنسية وحقوق الإنسان.

وفى هذا الإطار وقعت الحكومة والحركة الشعبية اتفاقات (مشاكوس ونيفاشا)، بناءً على مبادرة دول منظمة الإيقاد (السودان، واريتريا، وكينيا، وأوغندا، وأثيوبيا، والصومال، وجيبوتى)، وجوهرها تأكيد الحق فى تقرير المصير للجنوبيين، أو بديل الدولة العلمانية فى السودان، وضمان حرية الاعتقاد بالكامل لكل المواطنين السودانيين. كما يجب فصل الدين عن الدولة.

من أجل تحقيق هذا التصور والضغط على الحكومة السودانية أثناء المفاوضات فى

آن واحد، أودع قانون سلام السودان فى ٢٠٠٢/١٠/٧م، فى مجلس النواب، وأجازه فى العاشر من أكتوبر، وفى ٢٤ من اكتوبر وقع الرئيس بوش على القانون. الذى تقدمت به لوبيات اليمين المحافظ، ويدعو إلى دعم السلام والحكم الديموقراطى فى السودان. ومراقبة ما يحدث للتأكد من أن الحكومة والحركة الشعبية يتفاوضان بحسن نية وعزيمة صادقة عن طريق تقارير تقدم للكونجرس كل سته أشهر، وفى حال إخلال حكومة السودان بهذا النهج يقوم الكونجرس بفرض عقوبات اقتصادية وحرمان النظام السودانى من عائدات النفط[٥٧].

وينص القانون فى أحد بنوده أنه إذا لم تنخرط الحكومة السودانية بحسن نية فى المفاوضات من أجل الوصول إلى إتفاقية سلام دائم ومنصف، او إذا تدخلت بلا سبب معقول فى الجهود الإنسانية، أو خالفت شروط اتفاقية سلام دائم بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان: فإن على الرئيس التشاور مع الكونجرس لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من نفس الباب.

وهى إجراءات تتعلق بمعارضة منح قروض لصالح حكومة السودان من المؤسسات الدولية، وخفض العلاقات الدبلوماسية، واتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنع حصول حكومة السودان علي عائدات البترول، والسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض حظر السلاح على السودان، وفى فقرة أخرى تقرر رصد ٣٠٠ مليون دولار للجنوب.

وإذا كانت التفسيرات الشائعة وقتذاك من جانب الإعلام الرسمى تذهب إلى أن تمرير القانون يعكس إستمرار الدعم الأمريكى للقوى المعارضة للنظام السودانى بقدر ما يؤكد وجود غياب سياسة خارجية واضحة ومتوازنة؛ فإن أحد تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن يشير إلى المزاوجة بين الحوار، واستصدار قانون سلام السودان بالقول: أن الولايات المتحدة لا بد أن تقود جهداً جديدا للسلام لأنتهاء الحرب بدعم من المجتمع الدولى، وأن تظل العقوبات على حكومة السودان حتى تتوقف عن ضرب المدنيين، ومعاقبة الشركات التى تكتشف النفط فى السودان بحجة أن الإكتشافات تقود إلى تشريد المدنيين ، والمشاركة فى تقليل الإنتاج إلى أن يتم الوصول إلى تسوية مع الحركة الشعبية[٥٨].

السياسة الأمريكية الجديدة

الدوافع والتطبيقات:

١- عوامل التحول عن سياسة الإحتواء والمواجهة:

يقف وراء الدور الأمريكى فى السودان عدد من الدوافع تتعلق بالنفط، وبإعادة تصور اليمين المحافظ للخريطة السياسية للمنطقة ، ويمكن تقسيمها إلى مجموعات ثلاث هى:

المجموعة الأولى: وهى الدوافع التى تتعلق بمبادئ سياسة الإدارة الأمريكية، ويتمثل إحداهما فى أن علي الولايات المتحدة أن تشجع التغيير نحوالديموقراطية من خلال المشاركة والتعاون، ومن خلال التشاور والطرق الدبلوماسية والاقتصادية، ومعايير حقوق الإنسان، ومعايير الأداء الناجح.

ولكن هذا لا يمنع من ظهور استراتيجيين فى الإدارة الأمريكية يؤمنون بأن قوة الولايات المتحدة العسكرية هى القوة الحقيقية لدفع المصالح الأمريكية، وأن الولايات المتحدة بحكم الظروف قوة حميدة ذات نوايا جيدة.

وفى إطار هذا المبدأ تلائم السياسة الأمريكية الجديدة سعى المؤسسات الدينية الغربية لإيجاد حل للمشكلة فى إطار سياستها التبشيرية فى جنوب السودان، وبين أتباع الأديان الافريقية الوضعية، وسعى الإدارة الأمريكية بمزاجها الدينى المحافظ لإيجاد حل، ثم اعتباره نموذجاً يمكن احتذاؤه وتطبيقه على حالات أخرى فى إفريقيا، ويقوم هذا الحل على أسس تقاسم السلطة والعلمانية والدولة الموحدة، حيث تفضل الولايات المتحدة أن يكون السودان موحداً؛ لأن فى شمال مستقل احتمال تكوين قنبلةأيديولوجية تؤثر فى الاستقرار الجيوسياسى، وجنوب مستقل يؤدى إلى مزيد من الاضطرابات فى القرن الإفريقى[٥٩].

المجموعة الثانية: وتتعلق بالنفط السودانى، حيث تؤكد بعض المصادر النفطية أن الأحتياطات الإجمالية تبلغ ما بين ٦٠٠ – ١٢٠٠ مليون برميل مع احتياطى مرجح يصل إلى ٨٠٠ مليون برميل ، وربما يكون ما دفع الولايات المتحدة للحفز على التوصل لاتفاق سلام هوالسعى الأمريكى لأكتشاف أية احتياطات نفطية عالمية بعيداً عن منطقة الخليج العربى، علاوة على المصالح المباشرة للشركات الأمريكية الوثيقة الصلة بالإدارة بما يعنى رغبة الأخيرة فى دعم مصالح الشركات النفطية الأمريكية فى أن تكون لها الحصة الكبرى فى عمليات استخراج النفط السودانى.

ومن المعروف أن من بين مصالح واهتمامات الولايات المتحدة الحافظ على مستوي ثابت

من إمدادات النفط والغاز الطبيعى؛ طبقاً لاحصاءات وزارة الطاقة نجد أن الولايات المتحدة تستورد ٦٠٪ من نفطها الخام؛ حيث تأتى ٢٠٪ من تلك الواردات من دول الخليج، ومن المتوقع أنه بقدوم ٢٠٢٥م ترتفع تلك النسبة لتصل إلى ٢٦٪[٦٠].

وتؤكد دراسة أعدها فريق عمل أمريكى، وظهرت خلال أبريل ـــــ نيسان ٢٠٠١م أن العالم صار عليه أن يواجه سوقاً مختلفة تتطلب توجيه المزيد من الاستثمارات للبحث عن مصادر جديدة للبترول لمواجهة احتياجاته المتزايدة من هذا الوقود الذى سيظل يحتل مركز الصدارة على خريطة الطاقة العالمية خلال المستقبل المنظور.

واضافةً إلى هذا فإن تقريراً لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية يؤكد أن النفط سيغير الحرب الأهلية فى السودان من خلال تحويل ميزان القوة العسكرية لمصالح الخرطوم. وأن أفضل مرحلة للتوصل إلى ما يحقق أفضل امتيازات للجنوب هى الوقت الراهن، وان الاتفاق على دولة واحدة بنظامين ممكن وعلى واشنطن أن تسعى لتحقيق ذلك[٦١].

ويعمل التقرير علي تحفيز الحركة الشعبية والتيار المؤيد لها فى الإدارة الأمريكية على أهمية الانخراط فى المفاوضات بالقول فى المدى القصير والمتوسط الاكتشافات الحديثة ليس من المحتمل أن يكون لها تأثير واضح على ميزان القوة. وأن الهجمات الحكومية على التجمعات المدنية فى مناطق النفط أصبحت واضحة ودموية، ولذلك من المهم على الجنوب أن يتفاوض الآن دون انتظار لعدة سنوات قادمة.

المجموعة الثالثة : وتتمحور حول المياه واستعماله كإحدى وسائل الضغط علي القوى الإقليمية، وأولها مصر، وهذا العامل لم يأخذ حقه من الاهتمام؛ رغم أنه يكاد يكون نتيجةً مباشرةً لكل التفاعلات فى عقد التسعينات خصوصاً وإن جيران السودان ليسوا مجرد دول مفردة، وإنما أعضاء فى منطقة " الإيقاد" التى ترعى عملية السلام، وفوق ذلك فإن قسماً كبيراً منها من دول منابع النيل والدول الموقعة على اتفاقية حوض النيل. وتدخل الولايات المتحدة من خلال (منبر شركاء إيقاد) لعقد اتفاقية سلام بين الحكومة والحركة الشعبية قد يشكل خطراً على الأمن القومي المصرى مستقبلاً، سواء من حيث اتفاقية مياة النيل (١٩٥٩م)، والحصص، ونشأة كيان فى جنوب السودان لم يكن طرفاً فى الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات.

كذلك من الواضح أن السياسة الأمريكية تعمل علي تطويق وحصار الدور الإقليمى المصرى فى مناطق حوض النيل ذات الحساسية السياسية والثقافية والاجتماعية لمصر: سواء حول المياه، أو العلاقات التاريخية البالغة التميّز مع جنوب وادى النيل، وذلك

لإضافة مصادر قوة المكانة الإقليمية المصرية فى العالم العربى، وفى نظام حوض النيل بكل انعكاسات ذلك الجيوبوليتيكة والاستراتجية[٦٢]، خصوصاً أن هذه السياسة تستبعد المبادرة المصرية – الليبية، وتدعم منظمة الإيقاد، ومن ثم الدور الافريقى المحض بكل دلالات ذلك.

٢- تطبيق السياسة الجديدة:

أ- الصراع الأهلى بين الشمال والجنوب:

اتصل المبعوث الأمريكى باطراف النزاع، وممثلى الحركة، ثم اقترح أربع نقاط لاختبار حسن النيات، وقدم اقتراحات فى يناير ٢٠٠٢م، وقبلتها الحكومة والحركة الشعبية، وتتعلق بالاتفاق على هدنة فى جبال النوبة، وإقامة ملاذات آمنة لتدفق الإغاثة، ووقف القصف الجوى للأهداف المدنية. وحدد سقفاً زمنياً لممارسة الضغط علىالحكومة معتبراً أن الاستجابة لهذه المقترحات تعد تمهيداً أساسياً لإحلال السلام، وإنهاء الحرب الأهلية.

تم رفع تقريره إلى الرئيس الأمريكى فى ابريل ٢٠٠٢م الذى يحمل رؤيته لتسوية الصراع، فأشار إلى ثلاث قضايا أساسية هى: النفط وحق تقرير المصير. ونظام الحكم، فذهب إلى أن التخصيص العادل للموارد النفطية يعد مفتاحاً أساسياً لمعالجة المسائل السياسية فى إطار صيغة لتقاسم هذه الموارد بين الحكومة المركزية وجنوب السودان، أما حق تقرير المصير فأوضح أنه لا يدعم هذا الحق بشكل مطلق. وأنه ليس إلا وسيلة لحماية الجنوب من الاضطهاد. وفيما يتعلق بالدين فقد أكد على ضرورة إيجاد ضمانات للحرية الدينية.

وبناء على هذه الرؤية بدأت المفاوضات فى كينيا بين وفدى الحكومة السودانية والحركة الشعبية فى ضاحية مشاكوس. والتى انتهت بتوقيع فاعل ومهيمن من كل الولايات المتحدة وشركاء إيغاد، وعلى رأسها بريطانيا والنرويج وإيطاليا[٦٣].

اتفق الطرفان فى مشاكوس على قضيتين رئيسيتين:

الأولى: الاتفاق علي منح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية قدرها ست سنوات على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هىالاستمرار فىالنظام. أو الانفصال فى كيان مستقل.

الثانية: الاتفاق على إطار دستورى متعدد الطبقات: بحيث يكون هناك دستور للشمال.

ودستور للجنوب، ثم دستور قومى يجمع بين الكيانين الشمالى والجنوبى.

وبتوقيع بروتوكول مشاكوس بناء على الرؤية الواردة فى تقرير دانفورث تكون الأزمة السودانية قد خرجت إلى أطر جديدة للتفاعل، حيث لم تعد شاناً داخلياً، أو إقليمياً فحسب، بل أصبحت جزءاً من الأولويات الدولية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، كما أصبحت بشكل أو بآخر خاضعة لتفاعلات قوى الضغط لجماعات المصالح داخل الولايات المتحدة.

وبدأت الحكومة السودانية والحركة الشعبية جولة ثانية من مفاوضات مشاكوس فى أغسطس٢٠٠٢م، وانتهت فى ٢٠٠٢/١١/١٨م إلى الإعلان عن التوصل إلى اتفاق حول بعض القضايا الجوهرية وتوقيع مذكرة تفاهم، ومن أهم بنودها: إجراء انتخابات خلال النصف الأول من الفترة الانتقالية، وإجراء إحصاء سكانى لحسم الخلافات حول النسب السكانية، تم الاتفاق حول الهيئة القضائية، وقيام حكومة وطنية خلال الفترة الانتقالية[٦٤].

وتقرر عقد جولة ثالثة فى بداية يناير ٢٠٠٣م، ولكنها مرت بالعديد من الخلافات نتيجة تحيز الوسطاء للحركة الشعبية من خلال إضافة قضية المناطق المهمشة على جدول التفاوض، فضلاً عن تشدد الحركة الشعبية فى مطالبها، واستغلالها قانون سلام السودان لصالحها، ثم انصرفت الجولة إلى التفاوض حول قضيتى قسمة الثروة والسلطة، ونقلها الوسيط إلى" كارن" فى كينيا دون تشاور، وحدد موعد ١٥ يناير، وانتهت الجولة فى الأسبوع الأول من فبراير دون الإعلان عن نتائج محددة ، وكانت نقطتا الخلاف الرئيسيتين فى محادثات مشاكوس، قضية تعيين الحدود بين الأقاليم الشمالية، وتلك الجنوبية، وقضية توزيع الثروة لاسيما الثروة النفطية، وكلا النقطتين هما فى قلب المعادلة النفطية.

وتدخلت الولايات المتحدة لعقد جولة أخرى من المفاوضات حيث تم فى محادثات نيفاشا التوقيع علي اتفاق فى شأن الترتيبات الأمنية، وحسم وضع القوات المسلحة فى الفترة الانتقالية فى ٢٠٠٣/٩/٢٥م، ومن ثم توصل الطرفان إلى ثلاث اتفاقيات إطارية حول تقسيم السلطة، ووضع العاصمة القومية والوضع فى المناطق المهمشة، وبذلك اقتربا من توقيع اتفاق سلام بناء على الرؤية الأمريكية، ولم يبق سوى خطوة واحدة تتمثل في التوصل إلى اتفاقيتين منفصلتين: أولهما يحدد كيفية تطبيق الاتفاق. والثانى : يتعلق بوقف إطلاق النار النهائى والشامل ودور القوات الدولية.

ويلاحظ على المفاوضات أن الدور الامريكى كان مهيمناً؛ حيث كانت الولايات المتحدة قد

عينت مبعوثاً لها هو السيناتور جون دانفورث. كما أن بريطانيا قد عينت مبعوثاً للمهمة نفسها هو (ألان جولتى)، إلا أن الدور الأمريكى ظل هو الفاعل الرئيسى والمهيمن على أجواء التفاوض، والموجه لها؛ حيث كان الدور البريطانى مسانداً للرؤية الأمريكية، ودعماً لها باعتبار الدراية والخبرة البريطانية العميقة بالشأن السودانى.

وساعد دانفورث فريق من الاختصاصيين المحترفين فى تنفيذ المهمة برئاسة المسؤول المتقاعد فى وزارة الخارجية شارلى سنايدر، والمنسق للشؤون السودانية جيف كيلينغتون، ومدير الشؤون الافريقية فى مجلس الأمن القومى مايكل ميللر، ومساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية روجر ونتر [٦٥].

وقام دانفورث بالتنسيق مع الحلفاء البريطانيين والنرويجيين والإيطاليين، والتشاور مع الفاتيكان، وكنيسة كانتر برى والدول الإفريقية طوال المفاوضات معتبراً أن التعاون والتنسيق اللذين تحققا بين الولايات المتحدة وحكومات أوروبية معينة يعد تطوراً إيجابياً، حيث أنه فى الماضى كان للاختلافات الضخمة فى الأساليب بين الولايات المتحدة والأوروبيين تأثير علىالسودانيين على حساب الجهود المبذولة لتشجيع السلام.

ثم بلور الأمريكيون عقب التوقيع على الاتفاقات خطة دولية لتمويل مشروعات التنمية تقودها لجنة خاصة يرأسها ممثلان للبنك الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة الغذائى، ويشارك فيها ممثلون لجهات إقليمية ودولية، ومطالب للجامعة العربية بالتنمية فى الجنوب، وتمويل مشروعات تنموية فى حدود ٢ مليار دولار.

وطوال المفاوضات التى انطلقت منذ عام ٢٠٠٢م كانت أكبر المفارقات أن هناك أطرافاً فى الصراع هى بعض الدول الإقليمية مثل: مصر والحكومة السودانية، إستمرت فى إبداء المرونة وما تسمية" حسن النيات" للإدارة الأمريكية، رغم وجود مخاوف حقيقية ليس من انفصال الجنوب والمناطق المهمشة، وإنما التوصل إلى نتائج سياسية وأمنية فى المفاوضات تقضى إلى احتلال كامل السودان.

ب- أزمة دارفور بعد توقيع نيفاشا :

خلال العام ٢٠٠٣م شهدت العلاقات السودانية – الأمريكية هدوءاً نسبياً بعد أن أحرزت الحكومة والحركة الشعبية تقدماً ملحوظاً فى المفاوضات بين الجانبين، إلا أن إندلاع التمرد فى دارفور جعل واشنطن تزيد من تهديداتها للسودان، واستخدامها ورقةً للضغط على الحكومة السودانية لإجبارها علىتقديم تنازلات لصالح الحركة الشعبية، وتحقيق المزيد من النفوذ فىالسودان.

وفى بداية مارس ٢٠٠٤م أدانت الولايات المتحدة ممارسات (الجنجويد) ودعت الأحزاب للتفاوض على وقف إطلاق النار، واحترام القانون الإنسانى، ونزع أسلحة القوات غير الشرعية. وفى هذا الوقت كانت الإدارة الأمريكية تشجع على اتفاق سلام بين الحكومة والحركة الشعبية. فى حين كان اقترابها لصراع دارفور ينقصة نفس التشجيع [٦٦]. على اعتبار أن الاتحاد الافريقى يقوم بدور فى حل الصراع.

وفى ذلك الوقت صدر تقرير مجموعة الأزمات الدولية (ICG) متحاملاً على الخرطوم، وداعياً المجتمع الدولى لعمل حاسم، وأن يكون مستعداً لاستعمال القوة إذا استدعى الأمر. وذلك لإنقاذ حياة مئات الآلاف من المدنيين المعرضين لخطر الموت بسبب حملة السودان لقمع التمرد فى إقليمه الغربى.

واقترح تقرير مجموعة الأزمات الدولية عدة اقتراحات بالنسبة لأطراف الصراع، ومجلس الأمن. فبالنسبة لحكومة السودان الالتزام بمفاوضات سياسية بتيسير دولى مع متمردى دارفور هدفها وقف إطلاق النار بمراقبة دولية. ووقف كل المساعدة للجنجويد والميليشيات الأخرى، وتجريدهم من السلاح، ومحاكمة من يستمر منهم فى مهاجمة المدنين والسماح لفريق مراقبة حماية المدنيين مباشرة. والتحرى فى المزاعم المتعلقة بالهجوم على المدنيين فى دارفور من ميلشيات الجنجويد التى تساندها الحكومة.

وبالنسبة لمجلس الأمن الدولى: إصدار قرارات تتضمن مايلى:

- التنديد بانتهاكات القانون الإنسانى الدولى التى ترتكبها كافة الأطراف فى دارفور.
- الدعوة إلى مفاوضات سياسية تحت مراقبة دولية بين الحكومة ومتمردى دارفور هدفها الأول وقف إطلاق النار بمراقبة دولية.
- الحث على نهاية سريعة لمحادثات سلام الإيقاد لاتفاق سلام شامل بين الحكومة والجيش الشعبى.
- كفالة عودة اللاجئين إلى مواطنهم، وتنسيق دعم مالى دولى لإعادة توطينهم واستقرارهم.

وكان هذا التقرير بمثابة خطة عمل الولايات المتحدة فى أزمة دارفور؛ حيث عملت الإدارة الأمريكية على تصعيد الأزمة من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن الدولى، فوصل فى ٢٠٠٤/٦/٢٩م وزير الخارجية الأمريكى كولن باول إلى الخرطوم للتحقق من صحة الأحداث فى دارفور، وفى ٣٠ يوليو أصدر مجلس الأمن قراراً رقم ١٥٥٦ (الذى اعتمد بغالبية ١٣ صوتاً مع أمتناع الصين وباكستان)، الذى يمهل الحكومة السودانية ٣٠ يوماً

للسيطرة على الوضع فى دارفور وحل ميليشيات الجنجويد، وتقديم العون للنازحين وإعادتهم لمناطقهم وحمايتهم [٦٧].

وفى الوقت نفسة كان اجتماع قمة الدول الثمانية فى (سى أيلاند) فى ولاية جورجيا الأمريكية – يونيو ٢٠٠٤م قد أصدر بياناً عن السودان رحب فيه بدور الاتحاد الافريقى فى حل أزمة دارفور – و ليس الجامعة العربية – بناء علي تقسيم امريكى يعتبر السودان دولة تنتمى إلى القرن الأفريقى، ومن ثم يفصلها عن محيطها العربى. وكان الأمريكيون ينفذون توصيات تقرير مجموعة الأزمات الدولية المشار إليه فيما يتعلق بشركاء الإيقاد: الولايات المتحدة، بريطانيا، النرويج، ويدعو إلى التنسيق مع الدول الأخرى بما فيها فرنسا وتشاد لخلق إطار للتفاوض السياسى بين الحكومة والمتمردين، والتأكيد على الحكومة بان أى فوائد يتم اكتسابها من محادثات الإيقاد سيتم سحبها إذا عارضت الحكومة المفاوضات الخاصة بتحديد جذور الصراع فى دارفور.

ومن ثم يمكن القول : إن الأمم المتحدة لها دور أساسى فى الفترات الانتقالية التى تتبع تسوية الصراعات حتى تضفى الشرعية الدولية على تلك الفترات. كما أن هناك مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة والدول الغربية تصل إلى ما هو أبعد من حدود الحرب الباردة، ويظهر ذلك خلال كلمات الرئيس (جيرالد فورد) أمام مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا عام ١٩٧٥م فى هلسنكى عندما قال: أن الولايات المتحدة وأوروبا مرتبطان بعلاقات وثيقة، وفى مقدمتها حب الحرية والاستقلال. وهى المبادئ التى لا تعرف دولة محددة بعينها، وإنما هى راسخة فى قلوب جميع شعوب العالم.

وبينما كانت الحكومة وحركات التمرد فى دارفور تجريان مفاوضات برعاية الاتحاد الافريقى فىالعاصمة النيجيرية (أبوجا)، أصدر مجلس الأمن قراراً رقم ١٥٦٤ يهدد السودان بعقوبات نفطية إذا لم يوقف الأعمال الوحشية بدارفور. وقال السفير الأمريكى فى الأمم المتحدة (جون دانفورث): تعمل اليوم: لأن حكومة السودان اخفقت فى الإلتزام الكامل بقرارنا السابق الذى جرى تبنيه فى ٢٠٠٤/٧/٣٠م زاعماً أن أزمة دارفور أكبر كارثة إنسانية فى العالم.

ويلاحظ على القرار الجديد تركيزه على النفط وهوما دعا مبعوث الأمم المتحدة الخاص للسودان يان برونك أن يوضح أن العقوبات النفطية قد تؤثر علي إمدادات الوقود، وتضر بالجهود لنقل الغذاء إلى سكان دارفور فضلاً عن أن العنصر الأساسى فى القرار رقم ١٥٦٤، يكمن فى أنه يكرس الدور المركزى للاتحاد الافريقى فى جهود حل أزمة دارفور فيقول (دانفورث): إن مفتاح كل ذلك هومشاركة الاتحاد الافريقى. وينبغى علينا الآن

التركيز على موضع تمركز المراقبين، وأن تكون على أهبة الاستعداد لتقديم أى مساعدة لوجستية يحتاج إليها الاتحاد الأفريقى[٦٨].

ومنذ بدايات الأزمة استخدم الأمريكيون الشعارات الأخلاقية لتمرير سياستهم فى السودان. فيرى الكاتب البريطانى (جون لاغلان) أن الأخلاق ستعمل ذريعةً لتبرير الحروب العسكرية، إلا أن التدخل العسكرى المحتمل فى السودان سيوفر خزان نفط ضخماً، وغير مستغل جنوب إقليم دارفور وجنوب السودان[٦٩].

النتائج:

مما تقدم يتضح بأن للسودان مكاناً مهمًا لراسم السياسة الخارجية الأمريكية والدليل على ذلك علامات كثيرة منها تخصيص مراكز أبحاث بعينها للقيام بدراسات فى الشأن السودانى، وتعيين مبعوثين محددين من الحكومة الأمريكية. وعليه فإن الحكومة الأمريكية سعت بجد واجتهاد إلى التعامل مع السودان بسياسة الخطوة خطوة، وأن يكون التعامل مع السودان هو النموذج الذى يحتزى به فىالتعامل مع الدول ذات الحالات المشابهة مستقبلاً.

كما سعت الإدارات الأمريكية المختلفة التى عاصرت نظام الإنقاذ فى السودان إلى تفكيك النظام " المعنى" وليس أزاحته والاتيان ببديل له، وقد نجحت الإدارة الأمريكية إلى حد بعيد فى هذا المشروع. أيضاً هدفت الإدارة الأمريكية إلى إيجاد نظام ديمقراطى ليبرالى والمشروع مازال فى مراحل التنفيذ الأولى.

أما جمهورية السودان دولة وبعد توقيع برتكولات نيفاشا وإجازة الدستور الإنتقالى وقدوم قرنق نائباً أولاً لرئيس الجمهورية فى الحكومة الإنتقالية وإطلاق سراح بعض المعتقلين ورفع قانون الطوارئ، تحسبها الإدارة الأمريكية خطوات فى الإتجاه الصحيح إلا أن كل هذا لا يكفى، فمازالت مشكلة دار فور قائمة وكردفان والشرق، والسلوك غير الودى من نظام الإنقاذ للمسئولين الأمريكيين (طريقة أستقبال كونداليزا رايس فى السودان ٢٠-٢٣ يوليو ٢٠٠٥م). كل هذه النقاط تجعل العلاقات السودانية الأمريكية بعيدة عن مرحلة التطبيع بين المواقف الأمريكية القديمة والآنية والجديدة من السودان، وظروف السودان الداخلية على حكومات جمهورية السودان الانتقالية والقادمة أن تتبنى سياسة خارجية لا تغضب الولايات المتحدة الامريكية وفى نفس الوقت لا تتخلى عن الأهداف الجوهرية لدولة تريد أن تنطلق من الاقتصاد والسياسة المعيشية إلى الاقتصاد الصناعى ودولة الخير والرفاهية.

كما على الحكومات فى السودان تبنى المؤسسة الحقة والديمقراطية الحقة والفدرالية الحقة،

التوصيات:

الجدير ملاحظته بعد ما تقدم من كلام تحت النتائج وهى أيضاً فيها توصيات بصورة غير مباشرة، فيمكن القول بأن توصيات هذا العمل يمكن حصرها فى:

١- على جمهورية السودان تبنى الاتجاه الذى تكون فيه الأفعال مطابقة للأقوال كما هو الحال فى شأن الديمقراطية والفدرالية والمؤسسة.

٢- اهتمام مؤسسات المجتمع المدنى لخدمة أهداف السياسة الخارجية خاصة البعيدة منها.

٣- للولايات المتحدة أهداف معروفة ومحددة فى السودان، فيمكن للحكومات السودانية أن تجعل هذه الأهداف سبباً ووسيلة لتطبيع العلاقات بين البلدين وليست سبباً للتناحر والتنافر.

٤- لا بأس من أحياء فكرة الستينيات عندما كاد أن يبدأ المشروع الأمريكى فى السودان فى وقت واحد مع المشروع الأمريكى فى كوريا الجنوبية.

المراجع

1/ Lsc.ac. UK/collection / LSE Puolicteclure And Even .to Pdf 2003

2/ tional security strategy of the united state of America ((www. White house. Gov/ nsc/ nsshtm

٣/ حمد أبوالخير سعيد. الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان. مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٣م.

٤/ د. محجوب الباشا، التنوع العرقى والسياسة الخارجية فى السودان. مركز الدراسات الاستراتيجية رقم ٨، ١٩٩٨م، الخرطوم.

٥/ التقرير الاستراتيجى، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم.

٦/ حمدى عبد العزيز، إتفاق السودان سلام أم إنقسام، مجلة البيان، العدد.

٧/ مات وقضايا عربية ساخنة فى: www. Ahram. Org. eg/a cp ss/ ahram/ 2001/1/1/R2ab 24.htm

٨/ العلاقات السودانسة الأمريكية بين الترويع والتطبيع www. AMC Sudan Net / files/ 3. html

٩/ تقرير جون دانفورث عن مهمته فى السودان إلى الرئيس بوش فى أبريل ٢٠٠٢م. ترجمة مركز الشرق الأوسط للخدمات الصحفية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

هوامش الدراسة

١/ د. منير العكش. المعنى الاسرائيلى لأمريكا مجلة دراسات الشرق الأوسط وافريقيا، العدد ٢. أغسطس ٢٠٠٣م ، ص ١٣٣.

٢/ إبراهيم أبو خزام، أزمة القيادة فى أمريكا، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد ٢، أغسطس ٢٠٠٣م، ص ٦٣.

٣/ نفس المصدر، ص ٦٤.

٤/ نفس المصدر، ص ٦٥

٥/ نفس المصدر، ص ٦٦.

٦/ حسن حاج على، ورقة بعنوان: ثقافة حسم الصراع وإدارته، قدمت فى مؤتمر العلاقات السودانية الأوروبية، يناير ٢٠٠٤م.

٧ / نفس المصدر، ص ٣.

٨/ نفس المصدر، ص ٥.

٩/ www . Lsc.ac. UK / collection / LSE Puolicteclure And .Even to Pdf 2003

١٠/ حسن حاج على ، مصدر سابق، ص٦.

١١/ نفس المصدر ، ص ٧.

١٢/ د. حسن حاج على، العلاقات السودانية الأمريكية.

١٣/ نفس المصدر.

١٤/ The National Security Strategy of the United state of (America (www. White house. Gov/ nsc/ nsshtm

١٥/ Ibid

١٦/ حسن حاج على/ مصدر سابق / ص ١٣.

١٧/ محمد أبوالخير سعيد، الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٣م ، ص ٧٦.

١٨/ د. محجوب الباشا، التنوع العرقى والسياسة الخارجية فى السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية رقم ٨، ١٩٩٨م، الخرطوم، ص ٢٢٨.

١٩/ محمد أبو الخير سعيد، مصدر سابق ،ص ٧٧.

٢٠/ نفس المصدر، ص ٧٨.

٢١/ محمد أبو الخير سعيد، مصدر سابق ،ص٧٨.

٢٢/ تلفزيون السودان بتاريخ ٢٢/٢/١٩٩٣م



٢٣/ نفس المصدر
٢٤/ نفس المصدر
٢٥/ محمد أبو الخير سعيد، مصدر سابق ،ص٧٩.
٢٦/ تلفزيون السودان ١/٣/١٩٩٣م
٢٧/ صحيفة الشرق الأوسط، ١٠/٣/١٩٩٣م.
٢٨/ محمد أبو الخير سعيد، مصدر سابق ،ص ٨١.
٢٩/ الشرق الأوسط/ ٢٠/٤/٢٠٠٢م.
٣٠/ صحيفة ألوان – العدد ٢٠٩٨، بتاريخ ٥/٤/٢٠٠٢م
٣١/ نفس المصدر، ٢٧/٢/٢٠٠١م
٣٢/ نفس المصدر، ٢٣/٨/٢٠٠١م
٣٣/ محمد أبو الخير سعيد، مصدر سابق ،ص ٨٣.
٣٤/ نفس المصدر ، ص ٨٤.
٣٥/ نشرة وكالةالسودان للأنباء، أبريل ٢٠٠١م
٣٦/ د. محجوب الباشا، مصدر سابق/ ص ٢٣.
٣٧/ صحيفة ألوان، العدد ١٨٩١٧، بتاريخ ٧/٩/٢٠٠١م
٣٨/ نفس المصدر.
٣٩/ محمد أبو الخير سعيد، مصدر سابق ،ص٨٦.
٤٠/ نفس المصدر، ص ٨٨.
٤١/ التقرير الاستراتيجى، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم،ص ١٠٦.
٤٢/ محمد أبو الخير سعيد، مصدر سابق ،ص١٣٤.
٤٣/ حسن الرشيد، الدور الأمريكى فى أزمة دارفور، مجلة البيان، العدد ٢٠٤، ص٥٤.
٤٤/ نفس المصدر، ص ٥٥.
٤٥/ نفس المصدر، ص٥٦.
٤٦/ نفس المصدر، ص٥٧.
٤٧/ صحيفة الصحافة، العدد ٤٣٠١، ٢٥/٥/٢٠٠٥م
٤٨/ نفس المصدر،
٤٩/ سن الرشيد، مصدر سابق ، ص ٥٨.
٥٠/ حمدى عبد العزيز، إتفاق السودان سلام أم إنقسام، مجلة البيان، العدد٢٠٩،

ص٥٤.

٥١/ أزمات وقضايا عربية ساخنة فى:

www. Ahram. Org. eg/a cp ss/ahram/ 2001/1/1/R2ab 24.htm

٥٢/ العلاقات السودانسة الأمريكية بين الترويع والتطبيع

www. SMC Sudan Net / files/ 3. html

٥٣/ نفس المصدر

٥٤/ نفس المصدر

٥٥/ أزمات وقضايا عربية ساخنة ، مصدر سابق.

٥٦/ صحيفة الحياة،١١/٢/٢٠٠٤م

٥٧/ حمدى عبد العزيز، مصدر سابق، ص ٥٧.

٥٨/ نفس المصدر، ص ٥٨.

٥٩/ مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص٢٢٩.

٦٠/ صحيفة الحياة، ١١/٢/٢٠٠٤م.

٦١/ السياسة الدولية، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

٦٢/ فس المصدر، ص ٢٣٨.

٦٣/ صحيفة الحياة، ٢٣/١٠/٢٠٠٣م.

٦٤/ تقرير جون دانفورث عن مهمته فى السودان إلى الرئيس بوش فى أبريل ٢٠٠٢م، ترجمة مركز الشرق الأوسط للخدمات الصحفية، القاهرة، ٢٠٠٢م،ص ٣.

٦٥/ السياسة الدولية، مصدر سابق، ص ٨٤٣.

٦٦/ مجلة قراءات إستراتيجية، العدد ٢٩، سبتمبر ٢٠٠٤م، ص ٦.

٦٧/ الأهرام، ١٩/٩/٢٠٠٤م

٦٨/ مجلة قراءات استراتيجية، مصدر سابق، ص ٧.



السيرة الذاتية للمؤلف

أ.د.صلاح الدين عبدالرحمن الدومة عبدالرحمن

مكان وتاريخ الميلاد: الفاشر (السودان) ١٩٥٧/١٢/٣ م

الجنسية: سوداني

المهنة الحالية: أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة أم درمان الإسلامية .

الحالة الإجتماعية: متزوج وأب

اللغات التي يجيدها: اللغة العربية والإنجليزية بطلاقة

المؤهلات الأكاديمية :

- بروفسير في العلوم السياسية بجامعة أم درمان الإسلامية ٢٠٠٤ م.
- أستاذ مشارك -جامعة أم درمان الإسلامية - يونيو ٢٠٠١ م.

دكتوراه في العلوم السياسية - جامعة أم درمان الإسلامية - ١٩٩٨ م.

- ماجستير في الدفاع والدراسات الاستراتيجية - الهند ١٩٩٣ م.
- دبلوم عالي في السياسة الجغرافية والعلاقات الدولية - الهند ١٩٩٢ م.
- دبلوم عالي في تطبيقات الكمبيوتر - الهند ١٩٩٢ م.
- بكالريوس في الدراسات البحرية - جمهورية مصر العربية ١٩٨١ م.

الخبرات العملية :

- ضابط أول بحري في سفن القوات البحرية السودانية.
- أستاذ ومشرف متجول في شركة الأمن الأمريكية - الخرطوم - السودان لمدة عام.
- رئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة أم درمان الإسلامية - لمدة عامين.
- أستاذ متعاون مع المؤسسات الأكاديمية الآتية:

جامعة الزعيم الأزهري - جامعة النيلين - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية شرق النيل الجامعية - مركز الدراسات الدبلوماسية - وزارة الخارجية السودانية - أكاديمية الشرطة السودانية - أستاذ زائر لجامعة القرآن الكريم وفروعها الخارجية - معهد مبارك قسم الله للدعاة - جامعة الأمام المهدي (كلية الإمام الهادي بود نوباوي) - وجامعة أم درمان الإسلامية.

- قام بإعداد العديد من الكتب والأوراق العلمية التي نشرت في عدد من المجلات والدوريات العلمية.
- محلل سياسي على أحداث الساعة «أثناء نشرات الأخبار » براديو أم درمان منذ ديسمبر ١٩٩٧ م حتى ٢٠٠١ م والآن مع راديو الخرطوم.

رقم الإيداع : ٢٠٠٥ / ٤٤٧

المركز القومي للإنتاج الإعلامي

